العملية الانتخابية في الولايات المتحدة الامريكية
الانتخابات الرئاسية

د. خيري عبد الرزاق جاسم
الأستاذ المساعد في مركز الدراسات الدولية
جامعة بغداد

ABSTRACT

The theoretical Study of the electoral process in the u.s. ,especially the presidential has more than one significance . The reason behind that is the u.s . has tried to make this process an example it be followed by others .The study will show us the possibility or the impossibility of its application and success . Moreover, the 2008 election has the aspects of new stage for the electoral process as a whole. The study described it as unspectacular because it brought new variables that were unknown in the former u.s. election . It is very important to note that these variables were the outputs of the interacting of the reality of the American society with invariants of the electoral process . The result is the first has been enforced to make changes in the latter to be got along with demands of the American society .

The mechanism of American election affirms that the votes which the candidate gets in the public poll will not have a say for winning because the mechanism insists that the candidacy must be indirect . It means that the electoral board which will determine who is the winner . As we see it is a departing from the origin and significant of the election idea . If the candidate will be lucky -like Obama- that will be an overturning on the electoral system in the United states . So, we will witness an amendment of the electoral system that will accompany and synchronize with the winning . At the same time will be in front of a change in the electoral process in a way that the people will have say and opinion . this is the origin of the election . The indications of that are many: the increase of electors numbers after a long waiting for making change of the well-known figures(faces). As well as, the demographic changes which took place in the American society , so there is a need for adapting the electoral system in a way that will be convenient with these changes .

In spite of our belief in the necessity of making a change in the American electoral system but the willingness of keeping on the status que is so strong . The change will not be so easy . The military industry machine and the conservatives want to keep the status quo due to their privileges in this.

الملخص

إن دراسة الأطر النظرية للعملية الانتخابية في الولايات المتحدة والرئاسية منها تحديدا لها أكثر من مغزى من ذلك أن الولايات المتحدة حاولت وتحاول أن تجعل من تلك العملية نموذجا يحتذي من الآخرين ، والدراسة ستبين لنا إمكانية التطبيق والنجاح أم عدم القدرة على التطبيق والفشل ، هذا فضلا عن أن انتخابا ت العام 2008تحمل بين ثناياها ملامح مرحلة جديدة في مجمل العملية الانتخابية في الولايات المتحدة والتي سبق وان وصفناها بالرتابة ، ذلك أنها أدخلت متغيرات جديدة لم تكن معروفة أو متعارف عليها في الانتخابات السابقة . وهنا ينبغي التنويه إلى أن المتغيرات لم تكن بنت لحظتها وإنما هي نتاج مخرجات تفاعل واقع المجتمع الأمريكي مع ثوابت العملية الانتخابية ، ومحصلة ذلك إرغام الأول على إحداث تغيير على الثاني ليكون منسجما مع متطلبات المجتمع .

آلية الانتخابات الأمريكية بالطريقة التي تمارس في الولايات المتحدة تؤكد على أن ليس ما يحصل عليه المرشح في الاقتراع الشعبي مؤثرا في الفوز لان الآلية تقتضي أن يكون الترشيح بطريقة غير مباشرة بمعنى إن من سيحدد الفوز هو "الهيئة الانتخابية " التي نرى فيها ابتعاد عن أصل ومغزى فكرة الانتخاب. لذلك نرى أن حالف الحظ المرشح ما – كما حصل في انتخاب اوباما الذي نرى في انتخابه انقلاب على النظام الانتخابي – فهذا يعني انقلاب على النظام الانتخابي في الولايات المتحدة ومعه سنرى تعديلا على النظام الانتخابي يتزامن ويترافق مع الفوز ، ونكون في الوقت ذاته أمام تغيير في العملية الانتخابية بحيث يكون فيها الرأي للشعب وهو جوهر أو أصل الانتخاب . ومؤشرات ذلك كثيرة منها تزايد إقبال الناخبين على الانتخابات بعد طول انتظار من الناخب الأمريكي لضرورة تغيير الوجوه ، هذا فضلا عن التغييرات الديمغرافية التي لحقت بالمجتمع الأمريكي وصار بحاجة إلى تكييف النظام الانتخابي بما يتلائم وتلك التغييرات.

لكن على الرغم من اعتقادنا بضرورة إجراء تغيير على النظام الانتخابي الأمريكي إلا أن إرادة الإبقاء على الوضع الراهن هي الأخرى قوية ولايمكن تصور تغييرها بالسهولة التي تحدثنا عنها . فهناك الماكينة الصناعية العسكرية والمحافظون الذين يريدون الإبقاء على الوضع الراهن لان فيه امتيازاتهم .

المقدمة:

ترجع أهمية دراسة العملية الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى قدمها فهي من الدول التي مارست العملية الانتخابية بشكلها المعاصر ، ذلك إن أول انتخابات رئاسية رخص بإجرائها المؤتمر الدستوري في 13 أيلول / سبتمبر 1788 ، وان الانتخابات الرئاسية المرخصة بموجب هذا القرار جرت في 4 شباط / فبراير1789. وعرفت تلك العملية تطورات كثيرة جعلتها تتسم بالتغيير الدائم ، وكان هذا التغيير منسجما مع التطورات التي عرفها المجتمع الأمريكي. ويبدو لنا أن تلك العملية ستستمر في التغيير طالما أنها ترتبط بالمجتمع الذي يتسم بالتغيير وعدم الثبات بسبب طبيعة تركيبته أولا وطبيعة النظام السياسي الذي يحكمه ثانيا . مع مراعاة أن الانتخابات في الولايات المتحدة تتسم عادة بالرتابة ، فالصفة الدورية لها تمنع حدوث تغيرات جوهرية عليها، وأحيانا تتخذ أهمية حين تحصل حوادث خطيرة كما حصل في الحرب الأهلية 1861–1865 وفترة الكساد الاقتصادي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي . ويبدو أن انتخابات العام 2008 ستشكل نقطة تحول جوهرية في تاريخ الولايات المتحدة حينما سيتجلى بكامل قوته الأثر التام للعولمة(وهنا سيتم التركيزعلى اثار العولمة على العملية الانتخابية في الولايات المتحدة). وقد يتبادر إلى الذهن أن إمكانية تحديد معالم تلك العملية تتسم بالصعوبة غير أن المهتم والمتخصص بالشأن الأمريكي يستطيع أن يذلل تلك الصعوبة ، إن اقرن دراسته بدراسة القواعد الأساسية للعملية الانتخابية من جانب ودراسة التغييرات التي شهدتها من جانب آخر . عند ذاك نستطيع أن نحدد الثوابت ومعرفة التغيرات ليتكامل لدينا الإطار النظري للعملية الانتخابية في الولايات المتحدة .

إن دراسة الأطر النظرية للعملية الانتخابية في الولايات المتحدة والرئاسية منها تحديدا لها أكثر من مغزى من ذلك أن الولايات المتحدة حاولت وتحاول ان تجعل من تلك العملية نموذجا يحتذى من الآخرين ، والدراسة ستبين لنا إمكانية التطبيق والنجاح أم عدم القدرة على التطبيق والفشل ، هذا فضلا عن أن انتخابا ت العام 2008 تحمل بين ثناياها ملامح مرحلة جديدة في مجمل العملية الانتخابية في الولايات المتحدة والتي سبق وان وصفناها بالرتابة ، ذلك أنها أدخلت متغيرات جديدة لم تكن معروفة أو متعارف عليها في الانتخابات السابقة . وهنا ينبغي التنويه إلى أن المتغيرات لم تكن بنت لحظتها وإنما هي نتاج مخرجات تفاعل واقع المجتمع الأمريكي مع ثوابت العملية الانتخابية ، ومحصلة ذلك إرغام الأول على إحداث تغيير على الثاني ليكون منسجما مع متطلبات المجتمع.

تنطلق دراستنا هذه من فرض رئيس مفاده " إن نتائج العملية الانتخابية في الولايات المتحدة تحدد من أشخاص وليس من المواطنين فليس كل مقترع ناخب ، والكل يذوبون في الهيئة الانتخابية المقرر الرئيس لنتائج الانتخابات " وللبرهنة على هذه الفرضية سنعمد إلى دراسة العملية الانتخابية عبر مفاصل محددة ، وسيكون التركيز هنا على الانتخابات الرئاسية تحديدا ، مع الإشارة في موضع هنا أو هناك إلى الانتخابات المحلية وانتخابات الولايات والكونغرس وحسب مقتضيات الدراسة .

في نهاية التقديم نود الإشارة إلى أن الكثير من الأفكار الواردة في هذه الدراسة حددت بالاعتماد على الانترنت وعلى موقع الولايات المتحدة نفسها ،فضلا عن الرجوع الى بعض من مؤلفات النظم السياسية ، وعذرنا في ذلك ندرة المصادر الموثقة التي تناولت العملية الانتخابية ، هذا فضلا عن إن الاعتماد على التقارير الأمريكية يعطي صدقية اكبر للانتقادات التي ستوجه للعملية الانتخابية لأنها ستكون من مصادرهم وليس من آخرين.

أولاً : في النظام الانتخابي

من المألوف اقتصار تحليل النظم الانتخابية على طرق احتساب الأصوات ، وتخصيص المقاعد للمرشحين والقوائم الحزبية . وهنالك الكثير من أشكال النظم الانتخابية المطبقة في البلدان التي تأخذ من الانتخابات وسيلة لتداول السلطة ، حيث يوجد في العالم أكثر من (200) نظام انتخابي . والنظم الانتخابية هي النظم التي تحدد كيفية ممارسة الناخبين لحقهم في التصويت، وكيفية احتساب أصوات الناخبين والفائزين.

وهذا يعني أن النظام الانتخابي هو " الطريقة التي يترجم بها عدد الأصوات في الانتخابات إلى مقاعد في المجالس التشريعية أو المؤسسات المنتخبة الأخرى ".

وإذا سلمنا بالتعريف المختصر السابق للنظام الانتخابي فان ، النظم الانتخابية – بغض النظر عن تقييمها – تهدف إلى ما يأتي[1]:

1- إشراك قطاعات كبيرة من المجتمع في الانتخابات يؤدي إلى زيادة تفاعلها مع النظام السياسي . ويصح هذا بوجه خاص ، على الدول ذات الكثافة السكانية العالية ، إذ لايمكن من الناحية اللوجستية وجود تفاعل مباشر بين النظام والمواطنين .

2- يعد النظام الانتخابي أو النظم الانتخابية أفضل وسيلة لإضفاء الشرعية على النظم السياسية ، لاسيما إذا اتسم النظام الانتخابي بقدر معقول من الفاعلية في إدراك الواقع المجتمعي للدولة المطبق فيها .

3- قد تشكل الانتخابات المفسرة والمجسدة للنظام الانتخابي آلية للمساءلة الدورية لترقية العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع بمكوناته

، وبما يضمن تجاوب تصرفات الحكومة مع رغبات المحكومين .

4- قدرة الحملات الانتخابية العلنية على إظهار شفافية اكبر في سياسات الحكومة وممارساتها .

اذا كان هذا بعض مما تهدف الية العملية الانتخابية بصورة عامة . فهل انها في الولايات المتحدة تسعى لتحقيق الاهداف نفسها؟ ام ان في الولايات المتحدة نظام انتخابي مغايريفرز نتائج ومؤشرات مغايرة للنظم الانتخابية الاخرى السائدة في غالبية دول العالم.

ثانيا : الملامح العامة للنظام السياسي الأمريكي ونظام الانتخاب

1- الملامح العامة للنظام السياسي الامريكي؛

إذا كان هنالك تأثير من أفكار " جان جاك روسو" على نظام الجمعية النيابية في سويسرا فان، أفكار " جون لوك" و" مونتسكيو " تكون أيضا قد أدت دورا مهما في صياغة المبادئ العامة للنظام الرئاسي الذي اخذ فيه في الولايات المتحدة .

ولذلك عمد سياسيو وأقطاب الثورة الأمريكية في بناء أسس دستورهم لعام 1787 واضعين بعين الحسبان الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع استقلال السلطة القضائية والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . ولكن عمليا وواقعيا كان هناك فصل نسبي لوجود التداخل في الاختصاصات وغلبة نفوذ السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية . ومع هذا يمتاز النظام الرئاسي بشموله لخصائص معينة تجعله يختلف عن نظام الجمعية النيابية أو النظام البرلماني بوجود [2].

أ- رئيس الدولة منتخبا من قبل الشعب وهو، يرأس الحكومة . فهو في هذه الحالة على قدم المساواة مع السلطة التشريعية المنتخبة أيضا من الشعب.

ب- يختار رئيس الجمهورية وزراء مع موافقة شكلية من مجلس الشيوخ في تعيين كبار الموظفين وله الحق في إقالتهم متى شاء . ويكون دور الوزراء استشاري في عملهم مع رئيس الجمهورية وليس هنالك من معنى لمجلس الوزراء ، كما هو الحال في مفهوم النظام البرلماني.

ت- استقلالية الكونغرس عن الحكومة في تنظيم انعقاده والانتهاء من انعقاده بدون الرجوع إلى دعوة خاصة من الحكومة . وليس للحكومة الحق في اقتراح القوانين أو سلطة في إعداد الميزانية ، وكما أن ليس هنالك حق من استجواب الوزراء من الكونغرس فان ، الكونغرس ليس له الحق في محاسبة الوزراء سياسيا عن أعمالهم .

تبدو التداخلات بين السلطات في أحيان كثيرة باعثة على القول من عدم الفصل التام وبالمساواة بين السلطات في النظام الرئاسي ،وذلك

لان رئيس الجمهورية له حق الاعتراض على مشروعات القوانين المعروضة من قبل الكونغرس توقيفيا وذلك لحين موافقة ثلثي أعضاء الكونغرس على المشروعات المرفوضة من رئيس الجمهورية . وبالمقابل فان لاستحصال موافقة الكونغرس (الشيوخ) على تعيين كبار موظفي الدولة والحكام الاتحاديين من رئيس الجمهورية شرط أساس في حالة عدم وجود نص في الدستور[3].

وطالما أن أصل الموضوع هو نظام الانتخاب فسنكتفي بتحديد ملامح النظام السياسي الأمريكي بالمخطط الآتي :

الحكومة

.....

السلطة التنفيذية	السلطة التشريعية	السلطة القضائية
مجلس شيوخ مؤلف من **100** عضو، اثنان يعينهم الرئيس لمدى الحياة عن كل ولاية ؛ومجلس نواب مؤلف من **435** عضوا موزعين على الولايات حسب نسبة السكان.	بعد موافقة مجلس الشيوخ،	محكمة عليا مؤلفة من تسعة اعضاء ونظام محاكم فدرالية.

الرئيس ونائب الرئيس ينتخبهما الشعب من خلال الهيئة الانتخابية لمدة أربع سنوات ، محصورة بدورتين.

توجد أيضا وزارات ووكالات فدرالية . خمس عشرة وزارة يرأس كل واحدة منها وزير باستثناء وزارة العدل التي يرأسها ما يسمى في النظام الأمريكي بالنائب العام أو وزير العدل . الوزارات هي : الزراعة ، التجارة ، الدفاع ، التعليم ، الطاقة ، الصحة والخدمات الإنسانية الأمن الوطني ، الإسكان والتنمية المدينية ، الداخلية ، العدل ، العمل ، الخارجية ، النقل ، المالية ، شؤون المحاربين القدامى.

المخطط : نقلا عن : الحكومة ، في :

..http://68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=0&fid=Inbox&mi 5/30/2008

2- نظام الانتخاب

ينص الدستور الأمريكي في المادة الثانية منه، البند الأول على أن تدار الانتخابات الرئاسية لاختيار الرئيس ونائبه عن طريق نظام (Electoral System) أو" نظام المجموع الانتخابي " . لا يسمح هذا النظام بالانتخاب المباشر للرئيس ونائبه من قبل الشعب الأمريكي بطريقة " صوت واحد لكل ناخب " . وإنما يقوم سكان كل ولاية بتكليف مندوبين عنهم بانتخاب الرئيس ، ونائبه ، وهم يسمون بالناخبين ، Electors . أما عموم الشعب الأمريكي الذي يذهب إلى صناديق الاقتراع يوم الانتخاب ؛ فهو لا يسمى ناخبا ، وإنما هو يختار من سيفوز في الولاية فقط . ولكل ولاية عدد من الناخبين Electors يساوي مجموع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب لهذه الولاية . ويحصل الفائز في كل ولاية على جميع أصوات الولاية فيما يعرف بنظام " الفائز يحصد الكل " ، وليس فقط ما حصل عليه من أصوات .(4)

عدد الناخبين في انتخابات الرئاسة الأمريكية هو نفس عدد ممثلي الشعب في الكونغرس (المكون من مجلسي الشيوخ والنواب). ولتحديد عدد الناخبين ، فلابد من معرفة العدد الإجمالي لأعضاء الكونغرس . يحدد نظام الولايات المتحدة عضوين لمجلس الشيوخ The senate عن كل ولاية . ولذلك فان إجمالي عدد أعضاء مجلس الشيوخ هو 100 عضو (من خمسين ولاية) . ويسمى كل عضو في مجلس الشيوخ سيناتور senator . أما عدد أعضاء مجلس النواب The House of Representatives فانه يتناسب مع عدد سكان كل ولاية ويسمى عضو هذا المجلس نائبا Representative يتم اختيار نائب في المجلس ليمثل نصف مليون شخص تقريبا في كل من الولايات الخمسين . ولذلك فإجمالي عدد النواب الأمريكيين هو 435 نائبا . وأضيف إلى مجلس النواب ثلاث نواب عن العاصمة الفيدرالية واشنطن التي لاتدرج ضمن أي ولاية تبعا للتنظيم الداخلي للولايات المتحدة.

وبذلك يكون أجمالي ممثلي الشعب في مجلسي الشيوخ والنواب هو 538 عضوا . ويعني ذلك أيضا أن عدد الناخبين ، الذين يقومون بانتخاب الرئيس الأمريكي هو 538 ناخبا.(5):

3- الانتخاب المباشر والمجموع الانتخابي.

تتجاذب النظام الانتخابي المرتكز على طريقة المجموع الانتخابي وجهتي نظر ، احداهما تؤيد الطريقة واخرى ، رافضة لها. ولكل من دعاة وجهتي النظر مبررات وكالاتي:

ا- المؤيدون : يرى دعاة وجهة النظر هذه ان الانتخاب المباشر لايطبق في امريكا لاسباب منها(6):

1- لضمان تمثيل الولايات الصغيرة المساحة أو السكان في انتخاب الرئيس ونائبه .

2- يجعل هذا الأسلوب الانتخابي من الصعب على الأقليات ان تحول الانتخابات الرئاسية عن مسارها ، ومن ثم فان هذا النظام يمثل في النهاية مصالح الأغلبية .

أما المعادون لنظام المجموع الانتخابي Electoral College ، فمسوغاتهم هي[7]:

1- عدم كفاءة أو نزاهة هذا النظام الانتخابي تتركز في انه غير عادل للمرشحين من خارج الحزبيين الرئيسين في أمريكا (الديمقراطي والجمهوري)

2- أن هذا النظام يعطي الفائز في ولاية ما كل الأصوات الانتخابية في تلك الولاية رغم انه لم يحصل عليها من خلال رأي الشعب، وإنما من خلال الدستور ، وهو ما يطعن في اصل فكرة الانتخاب.

ثالثا :الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة:

تمثل الاحزاب السياسية في الحياة السياسية المعاصرة الركن الرئيس في اي عملية انتخابية ، والتعددية الحزبية صارت – بحسب الادراك الامريكي – الركن او الشرط اللازم لاجراء الانتخابات ، ويفرض على كل الدول . الامر الذي يجعلنا نتساءل عن طبيعة الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة ، ودورها في الانتخابات الرئاسية.

1- الخلفية:

ليست القواعد التي تتبعها الأحزاب في ترشيح مرشحيها للرئاسة مذكورة في الدستور الأمريكي . ولم تكن هناك أحزاب سياسية موجودة عندما اعد الدستور واقر في أواخر القرن الثامن عشر ، ولم يكن لدى الآباء المؤسسين للجمهورية اهتمام بمنع الإجراءات المتعلقة بمثل هذه الكيانات.

ومنذ العام 1796 بدا أعضاء الكونغرس الأمريكي ممن كانوا ينتسبون إلى احد الأحزاب السياسية الموجودة آنذاك ، يلتقون بشكل غير رسمي لاختيار مرشحي حزبهم لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس واستمر ذلك النظام المعروف ب " تجمع كينغ " كنظام لاختيار مرشحي الأحزاب الرئاسيين لنحو 30 عاما . ولكنه انهار في العام 1824 ، إذ وقع ضحية اعتماد اللامركزية في الأحزاب السياسية التي رافقت توسع الولايات المتحدة باتجاه الغرب[8]. وتشير المراجع ، إلى أن الأحزاب ظهرت في الولايات المتحدة منذ عهد الرئيس ،"اندرو جاكسون 1829-1837 " ، وتوسعت الأحزاب في نشاطها لتنظيم أيضا الوحدات الإدارية الصغيرة[9].

وفي نهاية المطاف حلت مؤتمرات الترشيح القومية محل " تجمع كينغ " كوسيلة لاختيار مرشحي الأحزاب . وفي العام 1831 ، اجتمع حزب صغير هو حزب مناهضي الماسونية في حانة بمدينة بلتيمور في ولاية ماريلاند لاختيار

مرشحيهم. ومنذ ذلك الحين أصبحت الأحزاب الرئيسة ومعظم الأحزاب الصغيرة تعقد مؤتمرات ترشيح قومية ، يحضرها مندوبون عن الولايات ، لاختيار مرشحيها لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس والاتفاق على مواقفهما السياسية.

2- حزبان يهيمنان على العملية السياسية في الولايات المتحدة:

بحسب المختصين بدراسة الأحزاب السياسية ، فان الأحزاب السياسية تصنف إلى[10]:

أ- أحزاب الكادر.

ب-الأحزاب الجماهيرية .

ت-أحزاب البعد الكلي ، أو أحزاب كل شئ.

وتعد الأحزاب الأمريكية من الصنف الأول (أحزاب الكادر) ، وتحديدا الحزبين الرئيسين الديمقراطي والجمهوري حيث عرفا بكونهما أحزاب كادر . فالحزبين لا يبحثان في تحشيد أعداد كبيرة داخل احزابهما . واللامركزية المطلقة هي أداة عمل هيئات الوجهاء في تنظيم شؤونهما السياسية والعامة في كلا الحزبين . وقد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق " دوايت ايزنهاور1953-1961 " بعدم وجود أحزاب وطنية (على مستوى وطني) في الولايات المتحدة الأمريكية وإنما هنالك (48) حزب ولاية[11].

يهيمن على العملية السياسية في هذه الأيام الحزبان الجمهوري والديمقراطي ، وهما وريثان لأحزاب سابقة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ومع استثناءات نادرة ، يسيطر هذان الحزبان الرئيسيان على الرئاسة والكونغرس وحكام الولايات والمجالس التشريعية في الولايات، فعلى سبيل المثال ، كان كل رئيس منذ العام 1852 أما جمهوريا أو ديمقراطيا، وتقاسم الحزبان الرئيسيان في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى قرابة 95 بالمئة من الأصوات الشعبية للرئيس في المعدل . ونادرا ما تنتخب أي من الولايات الخمسين حاكما لاينتمي إلى الحزب الديمقراطي أو الجمهوري . ويقتصر عدد أعضاء الكونغرس أو المجالس التشريعية في الولايات من المستقلين أو المنسبين لحزب ثالث على عدد قليل جدا.

وقد صنفت أعداد متزايدة من الناخبين الفرديين أنفسهم ك" مستقلين" خلال العقود الأخيرة، ويسمح لهم بالتسجيل للتصويت بصفتهم هذه في ولايات عديدة . ولكن، مع ذلك، فان استطلاعات الرأي العام تشير إلى انه حتى الأشخاص الذين يقولون إنهم مستقلون يتمتعون عادة بميول حزبية نحو حزب أو آخر .

ويمكن إيجاد استثناء لهذه القاعدة العامة على المستوى المحلي ، لاسيما في المدن الصغيرة والبلدات ، حيث قد لا يلزم المرشحون بإعلان أي انتساب حزبي ، أو قد يخوضون الانتخابات كجزء من قائمة مرشحين يشاطرونهم الآراء السياسية نفسها تحت شعار مبادرة محلية

معينة ، كإعادة تنمية منطقة وسط المدينة أو بناء المدارس.

ومع أن الحزبين الرئيسيين ينظمان ويهيمنان على الحكومة على المستوى القومي ومستوى الولايات والمستوى المحلي ، فهما يميلان إلى أن يكونا اقل تماسكا عقائديا ومن حيث البرامج من الأحزاب في ديمقراطيات عديدة أخرى – وهذا ماسنناقشه في موضع اخر – . وقد نجمت عن قدرة الحزبين السياسيين عن التكيف مع التطور السياسي في البلاد هيمنة براغماتية على العملية السياسية[12].

3–لماذا الديمقراطي والجمهوري : وهل يمكن ان يتنافس حزب ثالث على المستوى القومي ؟

تعود هيمنة الحزبين الديمقراطي والجمهوري على العملية السياسية في الولايات المتحدة بالدرجة الأساس إلى طبيعة النظام السياسي الأمريكي والنظام الانتخابي فيه ، بشكل لا يسمح بظهور أحزاب سياسية منافسة ، وهذا لايعني عدم وجود أحزاب سياسية في الولايات المتحدة ولكنها أحزاب غير ذات تأثير في العملية الانتخابية وبمجمل الحياة السياسية ومرد ذلك الآتي[13]:

أ– خلافا للأنظمة النسبية الشائعة في العديد من الديمقراطيات الأخرى ، فان ترتيب دائرة العضو الواحد يتيح لحزب واحد فقط أن يفوز في أي دائرة معينة. وهكذا فان نظام العضو الواحد يخلق حوافز لتشكيل أحزاب قومية واسعة القاعدة تتمتع بمهارات إدارية كافية، وموارد مالية ، وتجاوب شعبي للفوز بغالبيات دوائر تشريعية في سائر أنحاء البلاد. وفي ظل هذا النظام ، يكون مرشحو الأقليات والأحزاب الثالثة* في مواقف غير مؤاتية. وتميل الأحزاب التي تمتلك حدا أدنى من الموارد المالية والتأييد الشعبي إلى عدم الفوز بأي تمثيل على الإطلاق . وهكذا ، فان من الصعب حصول أحزاب جديدة على درجة حاسمة من التمثيل النسبي، وتحقيق نفوذ قومي ، بالنظر لقاعدة " من يفوز ، يفوز بكل شئ " للنظام الانتخابي الأمريكي .

ب–لماذا حزبان بدلا من ثلاثة أحزاب قومية ممولة جيدا ؟ سبب ذلك ، جزئيا ، هو أن الحزبين يقدمان للناخبين ، من وجهة نظرهما ، خيارا كافيا ، وجزئيا ،لان الاميركيين نفروا تاريخيا من التطرف السياسي ، وجزئيا لان الحزبين منفتحان على الأفكار الجديدة .

ت–يجعل متطلب الأغلبية المطلقة من الصعوبة بمكان لمرشح حزب ثالث ان يفوز بالرئاسة لان أصوات الهيئة الانتخابية للولايات الفردية موزعة طبقا لترتيب حصول الفائز على جميع الأصوات (باستثنائين) ، أي ان أي مرشح يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية في ولاية ما – حتى لو كانت مجرد أغلبية بسيطة– يفوز بجميع أصوات الهيئة الانتخابية للولاية . إلا أن الفائز بالأصوات الشعبية في ولايتي " مين " و " نبراسكا " يمنح صوتين في الهيئة الانتخابية

ويمنح الفائز في كل مقاطعة مقسمة وفقا للتمثيل في الكونغرس صوتا واحدا في الهيئة الانتخابية . وكما هو الحال بالنسبة لنظام دوائر العضو الواحد فان الهيئة الانتخابية تعمل بشكل غير مؤات للأحزاب الثالثة ، التي ليس أمامها فرصة تذكر للفوز بأصوات الهيئة الانتخابية لأي ولاية ، ناهيك عن الفوز بعدد كاف من الولايات لانتخاب رئيس .

ث–بالنظر لميل النظام لإيجاد حزبين قويين على مر الزمن ، ومع سيطرة الديمقراطيين والجمهوريين الحالية على الآلية الحكومية ، فليس من الغريب أنهما أوجدا قواعد انتخابية أخرى تعمل لصالحهما. فعلى سبيل المثال ، فان تأهيل حزب جديد لأوراق الاقتراع في ولاية ما يمكن أن يكون مهمة شاقة ومكلفة ، وكثيرا ما تتطلب عرائض تحمل عشرات الآلاف من التواقيع والقدرة على جذب نسبة " نقطة بداية " كافية من الأصوات في الانتخابات اللاحقة للبقاء على أوراق الاقتراع .

ج– تعد عملية الترشيح المميزة في أمريكا عائقا هيكليا للأحزاب الثالثة . والولايات المتحدة فريدة ، بين ديمقراطيات العالم ، في اعتمادها المهيمن على الانتخابات التمهيدية لترشيح مرشحين حزبيين لمناصب الرئاسة والكونغرس والولايات . وكما أشير أنفا ، فان الناخبين العاديين في الانتخابات التمهيدية ، طبقا لهذا النوع من نظام الترشيح ، يختارون مرشح الحزب للانتخابات العامة . وفي معظم الدول تتحكم منظمات وزعماء الحزب بالترشيحات الحزبية ، إلا أن من المعتاد في الولايات المتحدة أن يتخذ الناخبون القرار النهائي المتعلق باختيار المرشحين الجمهوريين و الديمقراطيين .

ح– ومع أن هذا النظام يؤدي إلى تنظيمات حزبية داخلية اضعف مما هو الحال في معظم الديمقراطيات الأخرى ، فان عملية الترشيح التشاركية هذه أسهمت في هيمنة الجمهوريين والديمقراطيين على السياسة الانتخابية . وبالفوز بترشيحات الحزبين عن طريق الانتخابات التمهيدية ، فان بوسع المرشحين المنشقين أو الإصلاحيين العمل ضمن الحزبين للوصول إلى الاقتراع في الانتخابات العامة ، وبالتالي تعزيز فرصهم في تحقيق الفوز في الانتخابات العامة من دون الحاجة إلى تنظيم أحزاب ثالثة . وهكذا فان عملية الترشيح في الانتخابات التمهيدية تميل إلى توجيه الانشقاق داخل الحزبين الرئيسيين وتجعل من غير الضروري ، بصورة عامة ،للمنشقين الانخراط في العمل الصعب المتمثل في تشكيل حزب ثالث . كما أن الأحزاب ومرشحيها يميلون إلى تكييف استراتيجيتهم الانتخابية لاختيار رسالة مرشحي الأحزاب الثالثة والمرشحين المستقلين الذين يظهرون جاذبية واسعة .

4– في نقد الحزبين.

عليه، فان الثنائية الحزبية الأمريكية فريدة من نوعها من عدة جوانب ويمكن عدها انتقادات توجه الى الحزبين ومن ذلك : منها (14)

أ- استفحال حالة عدم الانضباط الحزبي : نظرا لانعدام مرجعية أيديولوجية صلبة لكل طرف من شانها أن تجمع المنضوين تحت راية كل حزب حولها وكذلك نظرا لمزاج الأمريكيين بصفة عامة . فهذه العوامل تساهم إلى حد كبير في تفسير ظاهرة عدم الانضباط وظهور الخلافات داخل كل حزب .ومن هذا المنطلق فان كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري يعرف ظهور انقسام داخله بين أنصار الخط المحافظ وأنصار الخط الليبرالي أو التحرري .ويظهر هذا الانقسام حتى داخل المؤسسة البرلمانية بالنسبة إلى المنتمين لكل من الحزبين .

ب-الإجماع حول نمط المجتمع الرأسمالي :إن الإجماع حول نمط المجتمع الرأسمالي الذي تختص به الولايات المتحدة أكثر من غيرها يقود إلى تصرف كل من الحزبين بصفة براغماتية . ومن هذا المنطلق فان كلا من الحزبين لا يسعى إلى نشر الأيديولوجية التي يقوم عليها لدى المواطنين بال يهدف أساسا من خلال تنظيم محكم ينبني على تدرج هرمي إلى الإعداد للانتخابات وتجنيد الطاقات لها .

ت-وجود فوارق مرجعية بين الحزبين : إذا كان الخط الفاصل بين الديمقراطيين والجمهوريين تمثل في البداية في مناصرة الأولين للبناء الفيدرالي ومناهضة الآخرين له حتى نهاية القرن الثامن عشر فان الفارق يكمن اليوم في اعتبارات أخرى . فالديمقراطيون لهم نزعة إلى تبني مواقف مساندة لتدخل الدولة الفيدرالية في المجال الاقتصادي وهم حساسون للأفكار والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاجتماعي ومقتنعون بضرورة العمل من اجل التعاون الدولي . وقد ظهرت هذه النزعة خاصة في عهد ولاية الرئيسين "فرانكلين روزفلت "(1933- 1945) و " وليام جي كلينتون "(1993- 2001) .

أما الجمهوريون فإنهم من أنصار التحرر الاقتصادي والانزواء على ألذات في العلاقات الدولية . كما أنهم ضد البرامج والإعانات الاجتماعية ومتمسكون بأولوية المجهود الفردي ومناهضون للمساعدات الخارجية وللتدخل خارج الولايات المتحدة .

كما أن لكل حزب أنصاره التقليديين في الانتخابات الفيدرالية بحكم جذورهم الاجتماعية والاقتصادية . فالجمهوريون يستقطبون خاصة أصوات الأمريكيين من الأثرياء المنحدرين أساسا من اصل انكلو سكسوني ومن البروتستانت المرتبطين بالوسط الريفي أو بضواحي المدن الذين يعدون من المحافظين . أما الديمقراطيون فيستقطبون خاصة أصوات سكان المدن الكبرى والفئات الاجتماعية الفقيرة أو ذات الدخل المحدود والأقليات الجنسية من الزنوج والمنحدرين من اصل أسباني واليهود فضلا عن

المسيحيين من الكاثوليك والمنتمين للطبقة الوسطي والمثقفين(15).

ان التمايز الحاصل بين الحزبين يمكن تلمسه في استخدام تعبيرين مختلفين اثناء العملية الانتخابية للاشارة الى الولاية الامريكية التي تدعم غالبية ناخبيها حزب معين . وصار مصطلح الولاية الزرقاء Blue state تعبير يستخدم للاشارة الى ولاية امريكية تدعم غالبية ناخبيها الحزب الديمقراطي عادة . بينما يشير تعبير الولاية الحمراء Red state الى ولاية امريكية تدعم اكثرية ناخبيها المرشحين الجمهوريين . وفي الوقت نفسه هناك الناخبون المتارجحون Swing voters وهم المتارجحون الذين لايدينون بالولاء لحزب سياسي واحد ينتخبون مرشحيه دوما ، ويمكنهم احيانا تحديد نتائج الانتخابات من خلال" التارجح" او " الانتقال " من جهة الى اخرى في مواقفهم من قضية ما او مرشح ما ، متخذين في الكثير من الاحيان خيارات معاكسة في انتخابات تالية .(16)

المبرمجة بالكومبيوتر مازالت تعتمد على بطاقات الاقتراع التي تملا فيها دوائر أو يتم فيها الربط بين الأسطر . ثم يتم مسح أو فحص بطاقات الاقتراع هذه آليا بغية تسجيل الأصوات . وتعرف هذه الأجهزة بنظام المسح البصري.

ومازالت بعض الدوائر الانتخابية تستخدم آلات التشغيل بواسطة الأذرع التي يقوم فيها الناخبون بإدارة ذراع صغيرة مجاورة لأسماء المرشحين الذين يفضلونهم أو لجانب القضية التي يؤيدونها . ومن الأجهزة الواسعة الانتشار آلة " البطاقة المثقبة " . وتكون بطاقة الاقتراع أما على البطاقة حيث تكون الثقوب . وهذا النوع من بطاقة الاقتراع هو الذي سبب الخلاف في عد الأصوات لانتخابات الرئاسة الاميركية للعام 2000 في ولاية فلوريدا . ونتيجة لتلك الحالة قامت عدة دوائر انتخابية بالتخلص من أجهزة " البطاقة المثقبة " . ووفر قانون "ساعد أمريكا على التصويت "أو "مساعدة أمريكا على التصويت" الذي صار يدعى اختصارا بعبارة " هافا " * تمويلا تطوعيا للدوائر الانتخابية لاستبدال أنظمة التصويت بواسطة الأذرع والبطاقات المثقبة .

رابعا :أنواع الانتخابات الأمريكية: مراحل العملية الانتخابية الرئاسية:

1 – طبيعة الاقتراع وتطوراته

أن طبيعة التكنولوجيات المتعلقة بالتصويت آخذة في التغير بصورة مستمرة . وليس هناك اليوم سوى عدد قليل جدا من الأماكن التي يجري فيها التصويت باستخدام بطاقات الاقتراع التي تعلم بعلامة "X" إلى جانب اسم المرشح ، كما كان في الماضي ، غير أن الأنظمة

ويميل الاتجاه الحالي نحو تبني أجهزة تسجيل الكتروني مباشر تشتمل على شاشات لمس مبرمجة الكترونيا وتشبه الآلات المصرفية الاوتوماتيكية . ويعمل خبراء الأمن على تحسين هذه الأنظمة لحل المشاكل الأمنية . وتشير التقارير إلى انه في الولايات المتحدة يجري الإدلاء

بالأصوات أو يتم إحصاؤها ، في 90٪ من الحالات الكترونيا(17). ومن التغييرات المهمة التي شهدتها عملية الاقتراع خلال السنوات الأخيرة تبني إجراءات تجعل استخدام بطاقات الاقتراع متوفرة للناخبين قبل يوم الانتخابات . وقد بدا هذا الاتجاه ببنود تتعلق بالاقتراع الغيابي يتم إصدارها للناخبين الذين يتوقعون التغيب عن مكان إقامتهم (ومكان تصويتهم) يوم الانتخابات . وقد قامت بعض الولايات والدوائر الانتخابية المحلية تدريجيا بتحرير هذا البند ، وسمحت للمواطنين بالتسجيل " كناخبين غائبين دائمين " ، وقامت بإرسال أوراق اقتراعهم بصورة روتينية بالبريد إلى منازلهم . وتجري ولاية "اوريغون" انتخاباتها كليا بواسطة البريد، ولكنها الولاية الوحيدة التي تفعل ذلك في الوقت الحاضر . ويعيد الناخبون الغائبون عادة أوراق اقتراعهم بعد إكمالها بواسطة البريد .

ومن البنود الجديدة " التصويت المبكر " ، الذي توضع فيه أجهزة التصويت في مراكز التسوق وغيرها من الأماكن العامة لمدة تصل إلى ثلاثة أسابيع قبل يوم الانتخابات . ويتوقف المواطنون حسب الوقت المناسب لهم للإدلاء بأصواتهم(18).

2- تمويل الحملات الانتخابية

يحدد القانون الفيدرالي كيف يجمع المرشحون للمناصب الفيدرالية للرئيس وعضو مجلس النواب ، وبعض حلفائهم السياسيين ، الأموال ، ومن أي جهات ، وحجم تلك الأموال . وقوانين تمويل الحملات الانتخابية الفدرالية منفصلة عن قوانين الولايات التي تنظم الانتخابات لمناصب الولايات والمناصب المحلية.

ويجمع المرشحون للرئاسة في النظام الأمريكي مئات الملايين من الدولارات لحملة انتخابية موجهة نحو دولة فيها أكثر من 100 مليون ناخب . ومع أن جمع التبرعات يأتي من مصادر خاصة في حالات كثيرة ، فان العملية التي تنفق فيها الأموال تخضع لأنظمة صارمة .

ويتعين على المرشح لمنصب الرئيس أن يؤسس منظمة لحملته الانتخابية ، تعرف ب"لجنة سياسية "، ويتعين على اللجنة السياسية أن تشتمل على أمين صندوق وان تسجل لدى هيئة الانتخابات الفدرالية . وعلى الرغم من اسمها ، فان عمل هيئة الانتخابات الفيدرالية أو وكالة الانتخابات الفدرالية(FEC) يقتصر على وتنفيذ قوانين الحملات الانتخابية ، ولا تدير الانتخابات بالفعل .(عملية تسجيل الناخبين ، وإجراء الاقتراع ، وعد الأصوات هي مسؤولية مسؤولي الانتخابات في الولاية) .

وتسجل أنواع مختلفة من اللجان السياسية لدى هيئة الانتخابات الفيدرالية . وبالإضافة إلى المرشحين يتعين على الأحزاب السياسية أن تسجل لجانها لدى تلك الهيئة . وعلاوة على ذلك ، فان أي مجموعة من المواطنين بصفتهم الخاصة يمكنهم تشكيل لجنة سياسية .

ويمكن للجان السياسية بعد تسجيلها الشروع في جمع أموال الحملات الانتخابية . وتقدم كشوفات بمثل هذه الأموال ، بالإضافة إلى النفقات ، لهيئة الانتخابات الفيدرالية على أساس ربعي (كل ثلاثة اشهر) أو شهري.

ويتعين تقديم التقارير أيضا بالطرق الالكترونية . كما تحتفظ منظمات خاصة عديدة بمواقع الكترونية لمراقبة التبرعات والنفقات للمرشحين ، والأحزاب السياسية ، ولجان العمل السياسي . وهدف ذلك هو تسهيل الأمر للصحافة وللناخبين لمعرفة الجماعات التي تتبرع بالمال ومعرفة المرشحين والقضايا الذين يتلقونها . وهناك قيود قانونية على حجم المبلغ الذي يمكن للمواطنين الأفراد واللجان الفردية التبرع للمرشحين الذين يفضلونهم . وعلى هذا الأساس يتعين على المرشح لمنصب الرئيس الذي يحتاج إلى جمع مئات الملايين من الدولارات لحملة الرئاسة أن يحاول إيجاد ألاف المتبرعين .

ويواجه المرشحون لمنصب الرئيس مهمة صعبة تشتمل على تنظيم حملات الانتخابات التمهيدية في كل ولاية على حدة ، ثم تنظيم حملات انتخاب عامة في سائر أنحاء البلاد ، إذا ماتم ترشيحهم .

التمويل العام:

يؤهل المرشحون لمنصب الرئيس منذ العام 1976 للاشتراك في نظام التمويل العام للانتخابات . وقد اشترك جميع المرشحين لمنصب الرئيس حتى العام 2000 في هذا النظام بقبول أموال حكومية مقابل تعهد بعدم إنفاق أكثر من مبلغ معين . إلا أن هذا النظام أصبح غير مغر بالنسبة للمرشحين بصورة متزايدة لان الحد المفروض على الإنفاق يعد منخفضا جدا ، واقل من المبلغ الذي يمكن للمرشحين الرئيسيين جمعه عادة بسهولة من مصادر خاصة . ونتيجة لذلك ، يفضل العديد من المرشحين الرئيسيين عدم الحصول على التمويل العام .

ويزداد النفاق عادة من انتخاب إلى الانتخاب التالي . وبالإضافة إلى ما ينفقه المرشحون ، فان الأحزاب السياسية ولجان العمل السياسي وغيرها من جماعات المصالح تنفق المال للتأثير على الانتخابات . ومن التطورات الحديثة لجمع المال للانتخابات ، على سبيل المثال، وجود 527 منظمة سياسية تم تنظيمها أساسا بهدف التأثير على اختيار وترشيح وانتخاب أو تعيين فرد لمنصب فيدرالي أو على صعيد الولاية أو الصعيد المحلي . 527 من المنظمات السياسية ، مثل Moven On و wiftboat Veterans for Truth ليست خاضعة لأنظمة هيئة الانتخابات الفدرالية ، أو لهيئة انتخابات الولايات ، وليست خاضعة للقيود نفسها المفروضة على التبرعات كلجان العمل السياسي . وقد أكد نقاد هذه الجماعات وغيرها من الجماعات المماثلة إن حجم الإنفاق الكبير في الانتخابات الأمريكية ،

مقترنا بالاعتماد على المصادر الخاصة للتمويل ، يثير الخوف الملازم للنفوذ غير الملائم على السياسة العامة من قبل المتبرعين الأغنياء وجماعات المصالح القوية .

وقد عارض الإصلاحات المقترحة لتمويل الانتخابات أشخاص يرون الإنفاق على الانتخابات متناسبا مع كل من تكاليف السلع والخدمات في الاقتصاد الراهن . وفيما يتعلق بذلك ، ينظر الإنفاق على الانتخابات كالثمن الذي تدفعه الديمقراطية للتنافس الانتخابي ، بحيث أن التبرعات والنفقات الكبيرة من جماعات المصالح الخاصة بمثابة تعبير عصري عن التعددية التقليدية القديمة لأمريكا . ومن الصعب إثبات وجود أي صلة محددة بين تبرعات جماعات المصالح وسياسات الحكومة . كما أن المحاكم طرحت قضية ما إذا كان فرض قيود إضافية على التبرعات والإنفاق في الحملات الانتخابية قد يحد على نحو غير ملائم من حق المتبرعين المحمي في الدستور في حرية التعبير في الساحة السياسية . وبالنظر للتكاليف الهائلة للحملات الانتخابية الحديثة ، فان أفراد أثرياء جدا معينين يمولون حملاتهم الانتخابية الخاصة بهم للمناصب العامة ، وليست هناك قاعدة تخالف ذلك . وهم يفوزون أحيانا ويخسرون أحيانا أخرى(19).

المصادر المشروعة للتبرعات:

يجب أن تأتي كافة التبرعات إلى المرشحين الفدراليين أو اللجان السياسية إما من أفراد أو لجان مسجلة لدى وكالة الانتخابات الفيدرالية . ويمنع تلقي تبرعات مباشرة من شركات مساهمة أو اتحادات عمالية ، رغم انه يحق لهذه الهيئات أن ترعى لجان عمل سياسية تقوم بجمع التبرعات من الأفراد. التبرعات النقدية التي تتجاوز مبلغ مئة دولار المدفوعة إلى لجان العمل السياسي تعتبر غير قانونية، كما هي التبرعات ممن يعتبرون " رعايا أجانب " ، أي غير المواطنين الاميركيين الذين لم تتم الموافقة على إقامتهم في الولايات المتحدة على أساس دائم . إلا انه من الجائز للمواطنين الأجانب الذين تم قبولهم للإقامة الدائمة في الولايات المتحدة أن يتبرعوا رغم انه لا يحق لهم التصويت في الانتخابات.

تحديد حجم التبرعات

يخضع المبلغ الذي يجوز لفرد أو لجنة سياسية التبرع به إلى تحديدات متنوعة . فعلى سبيل المثال ، لا يحق لفرد أن يتبرع بأكثر من 2300 دولار لحملة أي مرشح واحد. يحتسب هذا الحد على أساس " كل انتخاب " بمفرده . فاستنادا إلى ذلك ، يحق للفرد أن يتبرع بمبلغ أقصى قدره 2300 دولار لحملة انتخابات تمهيدية لمرشح ما ، وأيضا بمبلغ مماثل قدره 2300 دولار كحد أقصى إلى حملة الانتخابات العامة لنفس المرشح .يعد الزوج والزوجة كفردين

منفصلين ولذلك يجوز لهما أن يتبرعا بصورة مجتمعة بضعف هذا المبلغ ، أي 4600 دولار لكل حملة انتخابية .

بالإضافة إلى الحدود المفروضة على المبلغ الذي يجوز التبرع به إلى المرشحين(والى أنواع أخرى من اللجان)، يخضع أيضا الأفراد إلى حد " إجمالي " لمجموع التبرعات المسموح بها . فلا يحق لأي فرد أن يتبرع بأكثر من 108,200 دولارا إلى كافة المرشحين الفيدراليين ولجان العمل السياسي خلال دورة انتخابية واحدة تتم كل سنتين .(تعدل هذه الحدود كل سنتين استنادا إلى ارتفاع معدل التضخم ، الأمر الذي يفسر المبالغ غير الاعتيادية للأموال المتبرع بها).

تخضع لجان العمل السياسي إلى حد قيمته خمسة آلاف دولار لكل حملة انتخابية لأي مرشح . كما يتم تحديد المبالغ الممكن التبرع بها للأحزاب السياسية ، لكنها تبقى أعلى من الحد المفروض على التبرعات للجان العمل السياسي لأي مرشح فردي .

وفقا لذلك، يتوجب على المرشح لمنصب رئيس البلاد الذي يطمح في جمع 23 مليون دولار مثلا ، وهو مبلغ متواضع نسبيا لتمويل حملة انتخابية رئاسية ، أن يحقق ذلك من خلال اجتذاب أعداد من المتبرعين الفرديين الذين لا يجوز لهم أن يتبرعوا بأكثر من 2300 دولار ، وربما أيضا من لجان العمل السياسي التي لا يحق لها بان تتبرع بأكثر من خمسة آلاف دولار . ومن اجل جمع 23 مليون دولار ، فقد يحتاج مثل هذا المرشح إلى ألف شخص يتبرع كل واحد منهم بالمبلغ الأقصى . لكن الأكثر احتمالا هو أن يحاول المرشح إيجاد عدة آلاف من المتبرعين يتبرع معظمهم بمبلغ يقل عن الحد الأقصى القانوني(20).

3-أنواع الانتخابات :

هناك نوعان رئيسيان للانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية هما :

* **الانتخابات التمهيدية والاجتماعات الحزبية الانتخابية.**

هي انتخابات لاختيار المرشح يتم فيها اختيار المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات العامة . ويـنجم عن الفوز في الانتخابات التمهيدية إعلان الحزب السياسي أو تصديقه على الفائز كمرشحه المختار في الانتخابات العامة.

يرجع تاريخ تنظيم الانتخابات التمهيدية الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بداية القرن العشرين ، والأصل في ذلك أن قادة الأحزاب في الولايات المتحدة كانوا يسيطرون على المؤتمرات التي عقدت خلال القرن التاسع عشر ، استخدم هؤلاء " الرؤساء" نفوذهم لاختيار مندوبي المؤتمرات في ولاياتهم شخصيا لكي يساعدوا في اختيار المرشح الرئاسي. لكن معارضي ذلك النظام طالبوا بإدخال إصلاحات تسمح للناخبين العاديين باختيار مندوبيهم للمؤتمرات،

فادى ذلك إلى إنشاء عملية الانتخابات التمهيدية . حيث سن أول قانون للانتخابات التمهيدية الرئيسية في فلوريدا في عام 1901، ليتيح لمسؤولي الحزب خيار إجراء انتخابات لاختيار مندوبي المؤتمر الوطني، وعقدت أول انتخابات تفضيلية لمنصب الرئيس في عام 1910 في" اوريجون " . وفي عام 1912 قامت نحو عشر ولايات أمريكية بسن قوانين للانتخابات التمهيدية الرئاسية . وزاد العدد إلى 41 ولاية في عام 2000 بينما تجري بقية الولايات انتخابات حزبية.(21)

عليه ، ومنذ أوائل القرن العشرين أصبحت الانتخابات التمهيدية الوسيلة الانتخابية الرئيسة لاختيار مرشحي الحزب . وباستثناءات نادرة يؤدي الفوز في الانتخابات التمهيدية إلى ترشيح ذلك الحزب السياسي للمرشح للانتخابات العامة .

تجري الانتخابات التمهيدية عادة قبل أي انتخابات عامة لتحديد مرشحي الحزب للانتخابات العامة . ويمثل المرشحون الفائزون في الانتخابات التمهيدية ذلك الحزب في الانتخابات العامة .

تمثل الانتخابات التمهيدية المرحلة الأولى في اختيارا لمرشحين للانتخابات الرئاسية . ويتحكم الحزبان السياسيان الديمقراطي والجمهوري إلى حد بعيد في هذه المرحلة من الناحية العملية . ويختار أنصار كل حزب داخل كل ولاية من الولايات المنضوية تحت الاتحاد الفدرالي من سيمثلونهم على مستوى المؤتمر الوطني ممن يسمون بكبار الناخبين حسب قواعد معينة .

الانتخابات الأولية وهي طريقة تصفوية لانتقاء مرشحي حزب معين من قبل الناخبين داخل كل ولاية من ولايات الاتحاد. تنقسم هذه الانتخابات الأولية إلى انتخابات أولية مغلقة : وهي تلك التي ينبغي فيها على كل ناخب أن يعلن عن الحزب السياسي الذي ينتمي إليه . ويتحصل عند ئذ على قائمة تحتوي على المترشحين لكل خطة يختار ضمنها من يصوت لفائدتهم . والى جانب الانتخابات الأولية المغلقة توجد انتخابات أولية مفتوحة تختص بعدم وجود انتماء سياسي . وتوضع على ذمة الناخب فيها قائمتان . واحدة للحزب الديمقراطي والأخرى للحزب الجمهوري. يختار من يصوت لفائدتهم ضمن أحداهما. ويعد هذا النظام استثنائيا لا يعمل به إلا في ولايات قليلة من ولايات الاتحاد. وإضافة إلى هذين النظامين يوجد نظام الانتخابات الأولية غير المتحزبة المعمول به في بعض ولايات الاتحاد . ويتحصل الناخب في هذا النظام على قائمة تحتوي على أسماء كل المترشحين لكل الخطط دون تحديد لانتمائهم السياسي . ويتولى عند ئذ التصويت على من يعتبرهم من أعضاء عائلته السياسية . وهذا النظام

استثنائي جدا لا يعمل به إلا في ولايتين من ولايات الاتحاد(22).

*الانتخابات العامة :

الانتخابات العامة هي انتخابات تجري للاختيار بين مرشحين تم إعلانهم مرشحين مختارين في الانتخابات التمهيدية(أو في مؤتمر حزبي أو في اجتماع انتخابي حزبي أو في عريضة أو التماس)لمنصب فيدرالي أو ولائي و/ أو محلي . والغرض من الانتخابات العامة هو التوصل إلى الاختيار النهائي من بين المرشحين المختلفين الذين أعلنت أحزابهم أنهم مرشحوها المختارون أو الذين يخوضون الانتخابات كمستقلين (ليسوا أعضاء في حزب سياسي رئيسي) أو ، في بعض الأحيان ، كمتنافسين لا تظهر اسماؤهم على ورقة الاقتراع بل يكتب الناخبون اسماءهم . كما يمكن أن تدرج على أوراق الاقتراع أيضا إجراءات كتشريعات مقترحة (استفتاءات) وإصدارات سندات(موافقة على الاستدانة لإنجاز مشاريع عامة) وغيرها من التفويضات للحكومة.

بالنسبة للانتخابات الرئاسية تجري الانتخابات العامة بعد الانتهاء من الانتخابات التمهيدية أو المؤتمرات الحزبية(23). لتحديد من سينتخب للمنصب الرئاسي. تجري الانتخابات العامة في أول يوم ثلاثاء يلي أول يوم اثنين من شهر تشرين الثاني / نوفمبر. (24)

4- الهيئة الانتخابية :

ابتدع مؤسسو الولايات المتحدة نظام الهيئة الانتخابية كجزء من خطتهم الرامية إلى تحقيق تقاسم الولايات والحكومة القومية للسلطة . وليس للانتخابات الشعبية العامة أي أهمية قانونية وفقا للنظام الفدرالي الذي تم تبنيه في الدستور الأمريكي . ونتيجة لذلك ، يمكن للأصوات الانتخابية التي تم تحديدها على أساس انتخابات الولايات أن تسفر عن نتيجة تختلف عن النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات العامة الشعبية .

الهيئة الانتخابية هي الاسم المعطى لمجموعة من " المنتخبين" الذين يكون قد تم انتخابهم من قبل ناشطين سياسيين وأعضاء حزبيين داخل كل ولاية أمريكية . وفي يوم الانتخاب فان هؤلاء المنتخبين ، الذين تعهدوا بتأييد مرشح أو آخر ، ينتخبون شعبيا . وعقب الاقتراع الرئاسي ، يجتمع المنتخبون (أعضاء الهيئة الانتخابية) في عواصم ولاياتهم ويدلون بأصواتهم ، باقتراع سري ، لاختيار رئيس الجمهورية ونائب الرئيس . ولكي ينتخب رئيس الجمهورية فانه يحتاج إلى 270 صوتا من أصوات الهيئة الانتخابية .

على أية حال ، يظل هناك احتمال في سباق يقترب فيه المرشحون من بعضهم البعض أو سباق بين أحزاب متعددة ، بان لا تعطي الهيئة

الانتخابية 270 صوتا لصالح أي مرشح . وفي مثل هذه الحالة فان مجلس النواب سيختار رئيس الجمهورية القادم . وكان تم تأسيس نظام الهيئة الانتخابية في البند الثاني ، القسم الأول ، من الدستور الأمريكي وبينما يتعرض النظام لجدل في الآونة الأخيرة ، فانه ينظر إليه كذلك على انه قوة مشيعة للاستقرار في النظام الانتخابي الأمريكي .تظم الهيئة الانتخابية مجموعة المواطنين الذين تختارهم الولاية للإدلاء بأصواتهم لاختيار الرئيس ونائب الرئيس نيابة عن مواطني الولاية . وتختلف عملية اختيار أعضاء الهيئة الانتخابية بين ولاية وأخرى. انظرالجدول:

عدد مندوبي الولايات

الولاية	العدد	الولاية	العدد	الولاية	العدد
الاباما	9	ألاسكا	3	أريزونا	10
اركنسا	6	كاليفورنيا	55	كولورادو	9
كونيتيكيت	7	ديلاوير	3	واشنطن،دي سي	3
فلوريدا	27	جورجيا	15	هاواي	4
ايداهو	4	ايللينوي	21	أنديانا	11
أيوا	7	كانساس	6	كنتا كي	8
لويزيانا	9	ماين	4	ماريلاند	10
ماساتشوستس	12	ميتشيغان	17	مينيسوتا	10
مسيسيبي	6	ميزوري	11	مونتانا	3
نيبراسكا	5	نيفادا	5	نيوهامشير	4
نيوجيرزي	15	نيومكسيكو	5	نيويورك	31
نورث كارولينا	15	نورث داكوتا	3	أوهايو	20
أوكلاهوما	7	اوريغون	7	بنسلفانيا	21
رود ايلاند	4	ساوث كارولينا	8	ساوث داكوتا	3
تينيسي	11	تكساس	34	يوتا	5
فيرمونت	3	فيرجينيا	13	واشنطن	11
ويست فيرجينيا	5	ويسكونسن	10	وايومينغ	3

المجموع 538

الجدول نقلا عن :الانتخابات الامريكية 2004 . كيف ينتخب الامريكيون رئيسهم

في: http:// Arabic.cnn.com/us.elections/interactive/how.2/index.html

ولكن الحزب السياسي يختار عادة ممثليه في الهيئة الانتخابية في مؤتمرات الولاية الحزبية أو من خلال تصويت لجنة الحزب المركزية عليهم.ويختار الناخبون في كل ولاية،من

خلال إدلائهم بأصواتهم لانتخاب رئيس ونائب رئيس ، أعضاء الهيئة الانتخابية في يوم الانتخابات العامة ، والهيئة الانتخابية ، لا تصويت الشعب في الانتخابات العامة، هي التي تنتخب الرئيس ، وان كانت هناك صلة وثيقة جدا بين الاقتراعين.

يمنح نظام الهيئة الانتخابية كل ولاية عددا من الأصوات الانتخابية يعادل ممثليها في الكونغرس الأمريكي في مجلس النواب والشيوخ. وقد منحت مقاطعة كولومبيا ثلاثة أصوات انتخابية . وهناك ما مجموعه 538 صوتا في الهيئة الانتخابية. يتعين حصول المرشح للرئاسة على 270 صوتا منها (أغلبية بسيطة) كي يفوز. وتطبق جميع الولايات، باستثناء اثنتين (ماين و نبرا سكا)، نظام الفائز يحصل على ميع الأصوات، الذي يعني أن المرشح الذي يحصل على اكبر عدد من أصوات الناخبين في الولاية يحصل على جميع أصواتها الانتخابية .

ويجتمع أعضاء الهيئة الانتخابية عادة في عواصم ولاياتهم في شهر كانون الأول/ ديسمبر للإدلاء بأصواتهم. ويتم بعد ذلك إرسال الأصوات الانتخابية إلى واشنطن، حيث يجري فرزها بحضور جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس في شهر كانون الثاني / يناير.

تشير المصادر إلى أن حالات كثيرة حصلت انتخب فيها الرئيس دون أن يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية في الانتخابات العامة . فهناك (17) انتخابات رئاسية لم يكن الفائز فيها هو الشخص الذي حصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات العامة . وأول هؤلاء الرؤساء هو" جون كوينسي آدمز" في انتخابات عام 1824(1825–1829) ، أما أخرهم حتى الآن فهو " جورج دبليو بوش" في عام 2000(2001–2009)[25].

***كيف تعمل الهيئة الانتخابية**

آلية عمل الهيئة الانتخابية على النحو الآتي[26]

1– يقوم الناخبون المسجلون في الولايات المتحدة أل 50 وفي مقاطعة كولومبيا (العاصمة) بالإدلاء بأصواتهم لرئيس الجمهورية ولنائب الرئيس ، في أول يوم ثلاثاء يعقب أول يوم اثنين في تشرين الثاني / نوفمبر في سنة الانتخابات الرئاسية .

2– يحصل المرشحون الذين يفوز بغالبية الأصوات الشعبية داخل الولاية عادة على جميع الأصوات الانتخابية في الولاية بأسرها . (يكون جميع المنتخبين الذين تعهدوا بالتصويت لهذا المرشح ، في هذه الحالة ، ومن الناحية الفنية ، قد انتخبوا مباشرة من قبل الناخبين) .

3– عدد أعضاء الهيئة الانتخابية في ولاية ما يساوي عدد أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من تلك الولاية . مقاطعة كولومبيا (العاصمة واشنطن) التي لا تتمتع بتمثيل انتخابي في الكونغرس لها ثلاثة أصوات انتخابية .

4- يجتمع أعضاء الهيئة الانتخابية ويصوتون رسميا لرئيس الجمهورية ولنائب رئيس الجمهورية في أول يوم اثنين في أعقاب ثاني يوم أربعاء في كانون الأول / ديسمبر من أي سنة انتخابية. ولكي ينتخب مرشح ما فان الأمر يتطلب حصوله على أكثرية الأصوات . ولما كان هناك 538 عضوا في الهيئة الانتخابية ، فان الحد الأدنى اللازم لفوز الرئيس بتصويت الهيئة الانتخابية هو 270 صوتا .

5- وإذا لم يحصل أي مرشح لمنصب الرئيس على أكثرية أصوات الهيئة الانتخابية ، فانه يجب على مجلس النواب أن يقرر الفائز من بين الثلاثة الذين حصلوا على أعلى الأصوات من الهيئة الانتخابية . ولهذا فان أعضاء مجلس النواب يصوتون على أساس انتمائهم الحزبي ، بحيث أن كل عضو في مجلس النواب من أعضاء الهيئة الانتخابية يدلي بصوت واحد.

6- وإذا لم يحصل أي مرشح لمنصب نائب الرئيس على أكثرية أصوات الهيئة الانتخابية فان على مجلس الشيوخ أن يقرر الفائز من بين الاثنين اللذين حصلا على أعلى الأصوات في الهيئة الانتخابية.

7- يؤدي رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية اليمين ويتوليان منصبيهما في العشرين من شهر كانون الثاني / يناير الذي يعقب الانتخابات.

***ايجابيات وسلبيات الهيئة الانتخابية :**

يتعرض نظام الهيئة الانتخابية المعمول به في الانتخابات الرئاسية الاميركية الى جدل بين الامريكيين انفسهم حول جدواه بين مؤيدين ومنتقدين لهذا النظام ، ومنذ العام 2000 احتدم الجدال ففي السابع من تشرين الثاني / نوفمبر من العام 2000 ، وقفت السيناتور المنتخبة انذاك، "هيلاري رودام كلينتون " من ولاية نيويورك ، لتخطب في جمع من مؤيديها في منهاتن ، فتعهدت بالذهاب الى واشنطن للعمل من اجل الغاء " الهيئة الانتخابية " التي باتت " بالية العهد وغير ديمقراطية " بدليل انها فشلت في انتاج رابح واضح في انتخابات تلك السنة لرئاسة الولايات المتحدة . ويؤكد المدافعون عن الهيئة الانتخابية على مجموعة من المسوغات منها:(27)

1- لم تكن في اذهان كاتبو دستور الولايات المتحدة توخي الكفاءة كاولوية اولى . اذ انهم كانوا يضعون الحرية في مقام ارفع من ذلك ، ولهذا اعتقدوا انه من الاسلم ان يتم تجزئة فروع السلطة السياسية . واحد سمات هذه التجزئة يتمثل في كون الحكومة القومية ، او الفيدرالية ، انما تتشاطر السلطة مع الولايات المختلفة .

2- يعطي نظام الهيئة الانتخابية كل ولاية عددا من الاصوات مساويا لمجموع عدد اعضائها المثلين لها في كل من مجلسي الشيوخ والنواب ، حيث تحصل كل ولاية على عدد من المقاعد متناسب مع نسبة عدد سكانها . والمرشح

الرئاسي الذي يكون قادرا على الفوز في الاقتراع الشعبي في عدد من الولايات حيث تشكل اصوات ناخبيها اكثرية مجموع الاصوات من مجمل " الهيئة الانتخابية " (في الوقت الحاضر هي 270 من اصل 538) يصبح هو الرئيس.

3- يدفع منتقدو هذا النظام بالحجج لمصلحة سهولة الانتخابات المباشرة ، وبساطتها. فلو تبنت الولايات المتحدة مثل هذا النظام ، فانه سوف يولد دافعا لدى المرشحين لتركيز حملتهم الانتخابية الرئاسية في الولايات الاكثر كثافة بالسكان فقط وذلك كسبا لاكبر عدد من الاصوات فيها ، وسيتجاهلون بذلك بقية الولايات ذات العدد الاصغر من السكان .

4- يكفل نظام الهيئة الانتخابية ، التقليل من احتمال انتخاب مرشح شديد الولاء لمنطقة واحدة ، بسبب ان ما من منطقة واحدة بحد ذاتها في البلاد تحتوي على عدد كاف من اصوات الهيئة الانتخابية اللازمة لاختيار الرئيس. يركز منتقدو نظام الهيئة الانتخابية فقط على اعداد الاصوات العامة ، بينما يشدد المدافعون عن هذا النظام على كيفية توزع هذه الاصوات، وعلى ما اذا كانت اتيةمن مقطع واسع من الولايات وتضم مناطق البلاد باسرها.

5- ساهم نظام الهيئة الانتخابية ، على امتداد التاريخ الامريكي ،في الحد من امكانية مرشح حزب ثانوي ، او مرشح حزب ثالث ، في المنافسة على الرئاسة .وبعض الناقدين للنظام الحالي قد يشيرون الى هذه السمة باعتبارها صفة سلبية تشوب الحياة السياسية الاميركية ، لكن نظام الثنائية الحزبية قد اثبت انه يخدم الولايات المتحدة بنجاح . فهو اذ كان يفرض درجة من الاعتدال في السياسة الاميركية ، اصبح هذا النظام عنصرا اساسيا في استقرار البلاد. وهو نظام لايشجع على نمو الحركات المتطرفة .

6- واخيرا ، يرى دعاة هذا الاتجاه ، انه ثمة ميل قد ظهر في السنوات الاخيرة تجلى في قيام الحكومة الفيدرالية بالاستيلاء على مزيد من السلطة في نواح كانت تقليديا تقع تحت مسؤولية حكومات الولايات . لذلك فان القيا م بانقاص نفوذ حكومات الولايات حتى الى درجة هي ابعد مما هي الان ، عن طريق الغاء الهيئة الانتخابية ، انما سيكون بمثابة قطع واحد من الاعمدة السياسية الرئيسية للنظام السياسي الذي طالما صمد امام جميع التحديات التي اعترضته خلال 220 سنة من التاريخ الامريكي .

نرى ان ماذكر في اعلاه يتناقض مع الدعاوى الاميركية الرامية الى تطبيق الديمقراطية في غيرها من البلدان، منطلقين في ذلك من ان الاقتراع الشعبي هو الاساس في اي ديمقراطية والتجارب الغربية دليلنا في ذلك ، هذا فضلا عن ان تحنيط الدستور بحجة الاباء المؤسسين حجة لم تعد مقبولة بعد اكثر من قرنين من الزمان ، فالحراك المجتمعي والتغير الديموغرافي في

الولايات المتحدة كفيلان بدحض المسوغات التي ذكرت في اعلاه.

اما مسوغات الرفض فهي كالاتي[28]:

1- ان الاغلبية هي التي تحكم ، لكن ليس في انتخاباتنا الرئاسية. فحكم الاغلبية هو جوهر العملية الديمقراطية. لكن في الولايات المتحدة ، فان الرابح في الاقتراع القومي الشعبي ليس هو من يصبح رئيسا بالضرورة . بل ان من يصبح رئيسا هو الفائزبالانتخابات التي تجريها " الهيئة الانتخابية "، تلك الهيئة التي تقوم كل ولاية بتعيين عدد معين من " الناخبين " فيها، ليقوم هؤلاء في مابعد باختيار الرئيس .

2- يخال لمعظم الناس انهم انما يصوتون لاختيار الرئيس مباشرة في الانتخابات الشعبية . ان قيمة الاصوات متساوية من حيث المبدا ، لكن ليس في القواعد الحسابية الغريبة للهيئة الانتخابية ، حيث يكون لصوت الناخب في ولايتي ديلاوير او نورث داكوتا قيمة حسابية ذات قيمة اكبر (تقاس بنسبة المصوتين الى اعضاء الهيئة الانتخابية) من الصوت الواحد العائد الى كل من ناخبي الولايات الكبيرة من امثال كاليفورنيا ، وتكساس ، ونيويورك . لكن اذا قمنا بتقييم الاصوات قياسا الى الاحتمال المرجح في ان المقترعين سيكون لديهم في الواقع تاثير في من سيكون المرشح الذي سيربح اصوات الهيئة الانتخابية لتلك الولاية ، فان درجة التباين والاعتباطية والظلم تصبح صارخة اكثر.

3- يقول المبدا ان كل ناخب يجب ان يكون لديه حافز مساو لسواه للاقدام على الانتخاب ، لكن هذا ليس هو حالنا في الولايات المتحدة . فالاكثرية الساحقة من الناس تعيش في الولايات التي تعتبر مناطق " مامونة " ، اي حيث يملك اما الديمقراطيون او الجمهوريون ، المفتاح الافتراضي لناخبي الرئيس. ان ثلثي الولايات قد صارت بسبب ذلك مجرد مناطق عبور ، بحيث يتجاوزها المرشحون ويندفعوا لتركيزحملاتهم في المناطق " المتارجحة ". ففي دورتي الانتخاب الاخيرتين ، صرف الحزبان 99 بالمئة من موارد حملاتهما الانتخابية على مجرد 16 ولاية ، كما صرفا ، وهو مدهش حقا ، 70 بالمئة من هذه الموارد في خمس ولايات فقط . وان معظمنا ، بما في ذلك سكان تكساس ، ونيويورك، وكاليفورنيا ، وهي ثلاث من اكبر الولايات، اصبحنا مجرد متفرجين على الحملة الانتخابية الفعلية التي تدور رحاها في فلوريدا ، واوهايو، وبضع ولايات اخرى.

4- ان تجاوز الحملات لمعظم مناطق البلاد يؤدي الى خفض عدد المقترعين في الولايات المنسبة. فاقبال الناخبين على الاقتراع في الانتخابات العامة يقارب نسبته السبعين بالمئة في الولايات المتارجحة، لكن هذه النسبة تتراوح عند اقل من الخمسين في المئة في الولايات المحبطة،الامر الذي يدفع بالمعدل القومي العام لاقبال ناخبينا

علـى الادلاء باصـواتهم الى ادنـى المـستويات في الكرة الارضية.

5- مالـذي يمكننـا القيـام بـه حيـال هـذه الـديناميات الـشاذه الـتي تـشوب انتخاباتنـا الرئاسية ؟ لقد بينت استطلاعات الراي منذ وقت طويل ان مايزيد عـن 65 بالمئـة مـن الاميركـيين يفضلون طريقة الانتخاب الشعبي المباشر للـرئيس ، حيـث تكـون قيمـة جميـع اصـواتنا متـساوية بالاهمية بصرف النظر عن الجغرافيا . ان النـاس يريدون رئيسا يمثل جميع الاميركيين ، لانسيجا مرقعا من الولايات المخلطة الى بعضها بعـضا عـن طريق مناورات تحزبية . والعقدة الان، هي حول كيفية التوفيق بين الرغبات البديهية التي تـدفعنا نحو انتخابات شعبية مباشرة وبين الميكانيكيـات المتقادمة التي تمثلها " الهيئة الانتخابية "، وهي مؤسسة قد طال النزاع حولها ، بحيـث دعاهـا (توماس جيفرسون1801-1809)، " الـشائبة الاكثر خطورة في دستورنا".

خامسا :خلاصة العملية :الانتخابات الرئاسية

1- شروط المرشحين

يمكن للموطنين الأمـريكيين الـذين بلغـوا الثامنـة عـشرة مـن العمـر علـى الأقـل تـسجيل أنفسهم للاقتراع. ويتعين أن يفي المقترعون ، كي يـتم تـسجيلهم ، بالمتطلبـات الـتي تـشترطها ولايـاتهم، وهـي شـروط تختلـف بـين ولايـة وأخـرى، وان يـذعنوا للمهـل القـصوى المحـددة كموعد نهائي للتسجيل .

نظمت كل ولايـة قـوانين الانتخـاب ولم يلغى الرسم الانتخابي إلا بعد التعديل الدستوري الرابـع والعـشرين عـام 1964 . وقـد اشـترطت بعـض الولايـات مـن النـاخبين إجـادة القـراءة والكتابة وتفسير الدستور ولكن ، هذه الإجـراءات قـد ألغيـت بعـد عـام 1965 لـصدور قـانون الانتخاب(29) :

حق الاقتراع لكل مواطن بلغ سن الثامنة عشر وما فوق . الاقتراع ليس إلزاميا .(30)

لكل منصب فـدرالي منتخـب متطلبـات مختلفة ، محددة في المـادتين الأولى والثانيـة مـن الدستور الأمريكـي . فالمرشح لمنـصب الـرئيس ، علـى سـبيل المثـال ، يجـب أن يكـون مواطنـا أمريكيـا مولـودا في الولايـات المتحـدة ، ولايقـل عمـره عـن 35 سـنة ، وان يكـون مقيمـا في الولايـات المتحـدة لمـدة 14 سـنة علـى الأقـل . ويتعين علـى نائـب الـرئيس أن يفـي بـالمؤهلات نفـسها . وطبقـا للتعـديل الثـاني عـشر للدسـتور الأمريكي، لا يجوز لنائب الرئيس أن يكـون مـن الولاية نفسها كالرئيس.

ويمنع التعديل الثاني والعشرون للدستور الأمريكي ، والـذي تم إقـراره في العـام 1951، أي شـخص مـن أن ينتخـب رئيـسا للولايـات المتحدة أكثر من مرتين .

2- موعد الانتخابات

تجـري الانتخابـات العامـة للـرئيس الأمريكي كل أربع سـنوات في بـوم الثلاثـاء الأول

بعد يوم اثنين من شهر تشرين الثاني / نوفمبر .وقبل هذه الانتخابات العامة تجري الولايات انتخابات تمهيدية أو اجتماعات انتخابية حزبية لاختيار مندوبين لمؤتمرات الترشيح القومية . حيث يتم اختيار مرشحي الأحزاب . وتجري الانتخابات التمهيدية والاجتماعات الحزبية في الولايات عادة بين شهري كانون الثاني / يناير وحزيران / يونيو ، وتعقبها المؤتمرات القومية للحزبين الديمقراطي والجمهوري في شهر تموز / يوليو أو أب / أغسطس.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي ، أصبح مرشحو الرئاسة الذين سيكونون المرشحين النهائيين للحزبين الرئيسيين معروفين قبل انعقاد المؤتمرين الحزبيين ، وذلك لأنهم يحصلون على أغلبية المندوبين قبل انتهاء موسم الانتخابات التمهيدية والاجتماعات الانتخابية الحزبية . ونتيجة لذلك أصبحت المؤتمرات بشكل عام أحداثا احتفالية . عليه صار يعرف المرشح الرئاسي قبل اشهر من عقد المؤتمر وأما التصويت له في المؤتمرات فقد أصبح عملية شكلية ولكنها في الوقت نفسه تبقى ذات أهمية . فهي بمثابة تعريف رسمي للمرشح الحزبي . وتؤكد على وحدة الحزب ، وتحدد بداية الحملة العامة للانتخابات .

في بادئ الأمر ، كان المرشحون للرئاسة ينأون بأنفسهم عن حضور المؤتمرات ولكن " فرانكلين روزفلت " كسر هذا التقليد سنة 1932 . وفي المؤتمرات التي تعقد اليوم فان الخطاب الذي يلقيه المرشح يعد الموضوع الأكثر أهمية في المؤتمر .

ومن الجدير بالذكر أن القواعد التي تتبعها الأحزاب في ترشيح مرشحيها للرئاسة ليست مذكورة في الدستور الأمريكي . إذ لم تكن هناك أحزاب سياسية موجودة عندما اعد الدستور الأمريكي واقر في أواخر القرن الثامن عشر ، ولم يكن لدى الآباء المؤسسين للجمهورية اهتمام بمنع الإجراءات المتعلقة بمثل هذه الكيانات.

جدير بالذكر ، أن انتخاب رئيس الولايات المتحدة كان يجري من بين مجموعة قليلة من الذين لهم امتياز ممارسة العمل السياسي . حتى إن أعضاء مجلس الشيوخ كانوا ينتخبون من مجموعة قليلة من مصوتي الولايات. ومجلس الشيوخ إلى وقتنا الحاضر يمثل مجموعة أرستقراطية معينة تتصف بكونها من أصحاب النفوذ والأغنياء.(31)

سادسا :النظام الانتخابي :نظرة تقويمية:

سنوجز أهم النقاط التي نرى انها ستؤثر في العملية الانتخابية في الولايات المتحدة بصورة عامة ،ونرى انها ستاخذ على المدى المنظور دورا في تغييرالنظام الانتخابي في الولايات المتحدة ، منطلقين في ذلك من معطيات النظام الانتخابي نفسه ، فضلا عن معطيات العملية الانتخابية – الانتخابات الرئاسية– لعام 2008(32) .

1- قد يبدو نظام انتخاب رئيس الولايات المتحدة المبني على درجتين والقائم على انتخاب غير مباشر من قبل عامة المواطنين غير ملائم للبعض أو معقد دون لزوم للبعض الآخر . بل قد يبدو أيضا نظاما تقليديا متقادما لا يتماشى ومتطلبات دولة عظمى ومجتمع متقدم عصري مصنع .وإذا كانت هذه التقييمات على اختلافها لا تجانب الصواب في ظاهرها فان الشأن يدعوالى تفسير ديمومة النظام المعمول به بتمسك الدول الأعضاء في اتحاده لاعتقادها بداهة أن العدول عنه من شانه أن يحيد بها عن النظام الفدرالي الذي قبلت الانخراط فيه وربما يقربها من نظام الدولة الوحدوية الاندماجية الذي لا ترغب فيه. وبصرف النظر عن وجاهة هذا الانطباع من عدمه فان هذا الهاجس غير المفصوح عنه المشروع يبقى قائما ويصعب تجاوزه عمليا.

وقد استطاع نظام الانتخابات المعمول به أن يصمد إلى عهد قريب أمام عديد الانتقادات بما فيها تلك التي صدرت عن رؤساء سابقين للولايات المتحدة علاوة عن تلك التي عبر عنها جانب من فقهاء القانون الدستوري .

وكلنا يتذكر الانتخابات الرئاسية لعام 2000 ، والتي فاز بها جورج ولكر بوش، وكيف أنها تميزت بتعدد الطعون القضائية أمام كل من المحكمة العليا لولاية فلوريدا والمحكمة العليا الفيدرالية بواشنطن من الشقين حول الاحتساب اليدوي لأصوات الناخبين.

وعلى أثرها تواصلت المعركة القضائية بين الطرفين عدة أسابيع بعد الموعد المحدد للإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية وهو يوم 7 تشرين الثاني / نوفمبر 2000 . والتجأ كل طرف إلى خدمات كبار محامي الولايات المتحدة لدعم الرأي القائل بضرورة القيام باحتساب يدوي لأصوات الناخبين ، وهو موقف الديمقراطيين ، أو لدحض هذا الرأي كما فعل الجمهوريون . وانتهت هذه المواجهة القضائية يوم 13 كانون الأول / ديسمبر 2000 أي بعد ستة وثلاثين يوما من الانتخابات لتقود إلى إقرار انتخاب جورج بوش الابن باعتباره الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أقرت المحكمة الفيدرالية العليا عدم جواز مواصلة الاحتساب اليدوي لأصوات الناخبين بالنسبة إلى اقتراع ولاية فلوريدا . لكن ظروف انتخابات بوش الابن لرئاسة الولايات المتحدة تعد الاسوا منذ نشأة الاتحاد الفيدرالي .وكذلك هو الحال بالنسبة للعدد الإجمالي للأصوات التي تحصل عليها.

ومع هذه التطورات تصاعدت أصوات أطراف عديدة أثناء المعركة القضائية وبعدها لتطالب بمراجعة نظام الانتخاب المعتمد وكذلك طريقة فرز الأصوات المعمول بها لنهما غير ملائمين للتطورات الكبرى التي شهدتها الولايات المتحدة منذ صدور الدستور سنة 1787. وقد زاد الأمر سوءا عدم انتخاب الرئيس بوش الابن

بطريقة طبيعية حتى أن انتخابه يعد أسوء انتخاب منذ عدة عقود .

2- الإقبال المنخفض في الانتخابات الأمريكية :

الأسباب تتفاوت النسبة المئوية للناخبين المؤهلين الذين يدلون بأصواتهم من انتخاب لآخر ، إلا أن إقبال الناخبين بشكل عام ، حتى في انتخابات الرئاسة ، يكون اقل من معظم الديمقراطيات الأخرى . ومنذ العام 1960، انخفض إقبال الناخبين بشكل عام من 64بالمئة(1960) إلى أكثر قليلا من 50 بالمئة (1996)، مع انه ازداد مرة أخرى خلال الانتخابين الأخيرين إلى أكثر قليلا من 60بالمئة. وهناك أسباب عديدة للإقبال المنخفض نسبيا في الولايات المتحدة . فمقارنة بمعظم الديمقراطيات الأخرى ، يتعين على الناخب في الولايات المتحدة أن يسجل نفسه بنفسه لكي **يكون** مؤهلا للتصويت، وهي عملية تختلف إلى حد ما من ولاية لأخرى. وهناك توضيح آخر وهو **أن** التصويت تطوعي ، وليس إجباريا ، كما هو في بعض الدول الأخرى . هذا فضلا عن عدد الانتخابات المرتفع الضرورية لملء ما يقدر بأكثر من مليون منصب منتخب في سائر أنحاء الولايات المتحدة ، فان من الممكن أن يسهم إجهاد الناخبين في انخفاض الإقبال. علما إن الإحصاءات تشير إلى أن الإقبال قد ينخفض حين يكون الشعب راضيا عن الوضع السياسي ، أو حين تشير استطلاعات الرأي العام إلى فوز حتمي لأحد المرشحين . وعلى عكس ذلك ، فقد يرتفع الإقبال حين يعتبر السباق بين المرشحين متقاربا جدا أو تكون قضايا مثيرة للجدل مدرجة على بطاقة الاقتراع.(33)

تعاني الولايات المتحدة في العقود الأخيرة من مشكلة تقاعس الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية . لقد شهدت الخمسون عاما الماضية تراجعا واضحا في نسبة من يذهبون إلى صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات ؛ فقد كانت نسبة من يشاركون في الإدلاء بأصواتهم في عام 1960 م أكثر من 63٪ من إجمالي عدد الناخبين ، وانخفضت النسبة إلى 49٪ في انتخابات عام 1996 م . ويجمع المراقبين على أن الناخبين قد فقدوا الثقة في جدوى التصويت بسبب الخدع الإعلامية ، وتدخل قوى الضغط السياسي في العملية الانتخابية ، وغير من الحيل التي أفقدت الانتخابات الأمريكية بريقها الديمقراطي .

ويبدو أن هناك عوامل عديدة بالإضافة إلى ما ذكر تؤثر على إقبال الناخبين على التصويت ، إذ يعتقد الكثير من المراقبين بان قوانين التسجيل الحالية تعيق إقبال الناخبين على المشاركة في الانتخابات . ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على الإقبال أيضا تركيبة المقترعين الديموغرافية وفترات الاستقرار الاقتصادي والسياسي الطويلة والتمكن من التكهن بنتائج الكثير من السباقات قبل موعد الانتخابات وافتقار بعض المرشحين إلى الشخصية الجذابة

التي تستقطب الناخبين ، بالإضافة إلى عوامل أخرى . وتكون نسبة الإقبال عادة أكثر ارتفاعا في الانتخابات العامة منها في الانتخابات التمهيدية .

3- قضية المواطنين المهاجرين: نعتقد ان قضية المواطنين المهاجرين ستكون محور اهتمام، ومحط انظار المراقبين السياسيين في انتخابات 2008 ، واهمية ذلك تعود بالدرجة الاساس الى ثقلهم الديموغرافي ، وتاثيرهم الاجتماعي . اذ وعلى الرغم من ذلك نلاحظ انهم في الانتخابات السابقة لم ياخذوا دورهم عزوفا او عدم جدوى ولكن المراقب للحماة الانتخابية الاخيرة يلاحظ مؤشرات كثيرة تدل على ثقلهم ودورهم في الاقتراع الشعبي ، واذا كنا قد اكدنا ان لادور للاقتراع الشعبي . فلابد ومنذ هذه الانتخابات ان يكون النظام الانتخابي في الولايا ت المتحدة على المحك بين مجسد للديمقراطية او باقيا على التمييز بين مكونات المجتمع.

ولأهمية الموضوع سنتحدث عن ذلك باسهاب عن الهنود الاصليين ، والامريكيون من اصول اسبانية او امريكية لاتينية ، فضلا عن الاسيويين والافارقة.

لقد اعتبرت القبائل الهندية ، منذ اوائل عهد الجمهورية ، اما او شعوبا متميزة وغير مؤهلة للتمتع بنفس الحقوق والامتيازات الممنوحة للمواطنين الاميركيين في الدستور. وبوصفها كذلك ، تم استثناؤها ايضا من دفع الضرائب. وقد كتب قضاة اعلى محكمة استئناف في نيويورك،" جيمز كنت " ، في حكم اصدره في 1823:

" يعتبر الهنود (الحمر) ، رغم مولدهم ضمن حدود اراضينا ، مولودين ضمن سلطة قبائلهم ، وقد وضعت هذه القبائل تحت حمايتنا وهي تابعة لنا؛ ولكننا نعترف بهم رغم ذلك كجاليات قومية "

واصبحت هذه الفكرة تعرف باسم " امم ضمن امة " ، وظلت تحكم العلاقات بشكل عام بين قبائل السكان الاصليين والحكومة الامريكية حتى السنوات الاولى من القرن العشرين.

ولكن الكونغرس اصد تشريعا عقب الحرب العالمية الاولى عرض المواطنية الاميركية على المحاربين القدامى من الهنود الاميركيين الذين حصلوا على تسريح بسجل مشرف من الخدمة . وفي عام 1924، اصدر الكونغرس قانون مواطنية الهنود (الحمر) الذي اسبغ المواطنية على جميع الهنود الاميركيين المولودين ضمن حدود الاراضي الامريكية . كما نص القانون على احتفاظ الهنود بحقوقهم القبلية في ممتلكاتهم .

ورغم هذا القانون الفيدرالي ، ظلت الولايات متحكمة في حقوق التصويت ، واستمرت عدة ولايات في حرمان الهنود الاميركيين من حق الاقتراع . وكان مما عقد الامور اعتبار عدد من القبائل المواطنية او الجنسية الامريكية المعروضة عليها مصيدة ستؤدي الى فرض الضرائب على ممتلكاتها والى خسارة اراضيها القبلية .

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ضمنت عدة عقود قرارات المحاكم والتغييرات القانونية في نهاية المطاف الحريات المدنية الكاملة للهنود الاميركيين ، بما في ذلك حق التصويت في الانتخابات .

واليوم يتزعم حملة تسجيل الناخبين الهنود الاميركيين في عام 2008 المؤتمر القومي للهنود الاميركيين الذي يتخذ من واشنطن مقرا له .(34)

ويوجد في الولايات المتحدة جاليات مهاجرة من افريقيا واسيا ، ولكن الجالية الاسبانية يمكن ان ترجح الكفة لصالح مرشحهم في الولايات التي تتواجد فيها الجالية الاسبانية بكثرة .

ان اصوات الناخبين الاسيويين تعد بالغة الاهمية في بعض المناطق ولكنها اقل حسما على المستوى القومي لان عددهم غير كاف لترجيح كفة مرشح ما . اما اصوات الناخبين من الجالية اللاتينية فانها تمثل اهمية بالغة ولاسيما في الولايات التي تعد اساسية والتي يمكن ان تحسم نتيجة الانتخابات مثل ولاية فلوريدا او بعض الولايات الغربية.

وقد ارتفعت نسبة التاييد لاوباما ، في تقديرات الجالية الاسبانية ، طبقا لدراسة نشرها مركز " بيو الاسباني" في تموز / يوليو 2008 . وذكر التقرير ان الناخبين الاسبان المسجلين للتصويت الذين شملهم الاستطلاع على المستوى القومي يؤيدون اوباما اكثر من ماكين بنسبة 66 بالمئة مقابل 23 بالمئة .(35)

الخاتمة :

تعد الانتخابات الرئاسية الامريكية للعام 2008 ، من اهم الانتخابات التي شهدتها الولايات المتحدة ذلك انها تعد الاولى من نوعها ، من حيث تشكيلة المرشحين لها ، فهي اول انتخابات يكون مرشحها الرئيس امريكيا من اصل افريقي ، وكل الاراء تؤكد انه الاوفر حظا للفوز . ولكن الية الانتخابات الامريكية بالطريقة التي وضحت في ثنايا البحث تؤكد على ان ليس مايحصل عليه المرشح في الاقتراع الشعبي مؤثرا في الفوز لان الالية تقتضي ان يكون الترشيح بطريقة غير مباشرة بمعنى ان من سيحدد الفوز الهيئة الانتخابية التي نرى فيها ابتعاد عن اصل ومغزى فكرة الانتخاب . لذلك نرى ان حالف الحظ المرشح " اوباما " فهذا يعني انقلاب على النظام الانتخابي في الولايات المتحدة ومعه سنرى تعديلا على النظام الانتخابي يتزامن ويترافق مع الفوز ، ونكون في الوقت ذاته امام تغيير في العملية الانتخابية بحيث يكون فيها الراي للشعب وهو جوهر او اصل الانتخاب . ومؤشرات ذلك كثيرة منها تزايد اقبال الناخبين على الانتخابات بعد طول انتظار من الناخب الامريكي لضرورة تغيير الوجوه ، هذا فضلا عن التغييرات الديمغرافية التي لحقت بالمجتمع الامريكي وصار بحاجة الى تكييف النظام الانتخابي بما يتلائم وتلك التغييرات.

لكن على الرغم من اعتقادنا بضرورة اجراء تغيير على النظام الانتخابي الامريكي الا ان ارادة الابقاء على الوضع الراهن هي الاخرى قوية ولايمكن تصورها بالسهولة التي تحدثنا عنها . فهناك الماكينة الصناعية العسكرية والمحافظون الذين يريدون الابقاء على الوضع الراهن لان فيه امتيازاتهم .

الهوامش :

1- خيري عبد الرزاق جاسم ، النظام الانتخابي في الجزائر ، في : مجموعة مؤلفين ، النظم الانتخابية في العالم ،مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، عمان ، 2007 ، ص 157.

2- حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ،مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986،ص ص 37-38.

3- المرجع نفسه.

4- ينظر دستور الولايات المتحدة ، في: هاملتن ومادسن وجاي ، الدولة الاتحادية: اسسها و دستورها، ترجمة، جمال محمد احمد،منشورات دار مكتبة الحياة ،بيروت،1959.ص ص 661-671.

5- هل ينتخب الشعب الامريكي رئيسه حقا، في سباق الانتخابات الامريكية ،على:
File:// Documents and settings/Administrator/MyDocuments/htm:4/25/2008

6- المرجع نفسه .

7- المرجع نفسه .

8- دور الاحزاب السياسية (حزبان رئيسيان يهيمنان على السلطتين التنفيذية والتشريعية الامريكيتين) في
http://
68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=Inbox&mi..5/25/2008

9- حسان محمد شفيق العاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 256.

10- المرجع نفسه ، وقارن مع : موريس دوفرجيه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الانظمة السياسية الكبرى ، ترجمة ،جورج سعد،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1992.ص ص 70-72. حيث يقسمها الى :

ا- احزاب كبار الموظفين .

ب- الاحزاب الجماهيرية .

11- ورد في : حسان محمد شفيق العاني ، ص267.

12- موريس دوفرجيه ، مرجع سبق ذكره .

13- دور الاحزاب السياسية ، مرجع سبق ذكره .

* الحزب الثالث Third party هو اي حزب سياسي غير الحزبين الرئيسيين اللذين هيمنا على النظام السياسي الامريكي في القرن العشرين – الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري – يلقي دعما شعبيا ويؤدي دورا في التاثير على نتيجة الانتخابات.

14- الازهر بو عوني ، الانظمة السياسية و النظام السياسي التونسي،مركز النشر الجامعي ،تونس ،2002 . ص ص 152-155.

15- المرجع نفسه ، ص155.

16- معجم مصطلحات الانتخابات (التصويت الغيابي)

http://
68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=In
box
hmi5/26/2008

* أعطى قانون هافا الموظفين المسؤولين عن عمليات الاقتراع في كل ولاية مزيدا من الصلاحيات من اجل الإشراف على الهيئات الانتخابية المحلية وتنظيمها . في معظم الولايات يكون ثمة أمين سر للولاية ، وهو موظف حكومي يتم انتخابه على أساس حزبي ويكون هو راس السلطة المشرفة على الانتخابات في الولاية . أما في ولايات قليلة ، بما فيها نيويورك و الينوى ، فيكون هناك مجلس مشترك من الحزبين مهمته الإشراف على عملية الانتخاب . وتنفرد الولايات المتحدة في كون أكثر من 70٪ من سلطات الاقتراع المحلية يتم انتخابها على أساس حزبي ، ويكون لمثل هذه الوظائف ألقاب من أمثال كاتب المقاطعة ، مدقق حسابات المقاطعة ، أو المشرف على الانتخابات . وهؤلاء الرسميون يكونون مسؤولين أمام الناخبين حيث تتم إعادة انتخابهم كل أربع سنوات . أوجد قانون هافا وكالة فدرالية تدعى وكالة المساعدة الانتخابية الأمريكية (أي آي سي) وذلك من اجل تامين التركيز قوميا على إدارة الانتخابات وللمرة الأولى في تاريخ أمريكا ، يجري تخصيص ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار من الأموال الفيدرالية من اجل تحسين العملية الانتخابية . ينظر: تكنولوجيا الاقتراع الجديدة : حل أم مشكلة: على الموقع :

68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=In
http:// box&mi 6/8/2008

17- تكنولوجيا الاقتراع الجديدة :

68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=In
http:// box&mi..6/8/2008

18- ينظر : إجراءات الانتخابات الأمريكية (إصلاح النظام يساعد قانون أمريكا على التصويت) :

68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=In
http:// box&mi..4/6/2008

19- ينظر : تمويل الحملات الانتخابية (القانون الفيدرالي الذي يحدد كيف يمكن جمع الأموال ومن أي جهات):

68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=In
http:// box&mi..4/6/2008

20- جان ويتولد باران ، كيف سيتم تمويل الانتخابات الرئاسية الأمريكية العام 2008 ،

68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=In
http:// box&mi..6/8/2008

21- خلفية : نظام الانتخابات التمهيدية الرئاسية بالولايات المتحدة .في:

http://
68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=Inbox&mi..4/23/2008

22- الازهر بو عوني ، مرجع سبق ذكره ، ص121.

23- وهي اجتماعات يرعاها الحزب السياسي وينظمها لاعضائه كي يناقشوا القضايا والمرشحين واستراتيجيات الحملات الانتخابية.ويمكن ان يستمر كل من هذه المؤتمرات عدة ايام .

24- ظل المجتمع الأمريكي مجتمعا زراعيا في معظمه طوال الجزء الأكبر من تاريخ الولايات المتحدة . وقد اخذ المشرعون الموعد الملائم لهم ، بعين الاعتبار لدى اختيارهم شهر تشرين الثاني / نوفمبر موعدا لإجراء الانتخابات ، فهو موعد يحل بعد انتهاء ومسم الحصاد وقبل حلول فصل الشتاء الذي يجعل التنقل صعبا ، ويعد بالتالي أسهل شهر يمكن للمزارعين والعمال في الأرياف الذهاب فيه إلى مراكز الاقتراع . ونظرا لكون الكثير من سكان الأرياف كانوا يعيشون على مسافة لا يستهان ببعدها عن مراكز الاقتراع تم اختيار يوم الثلاثاء ، لا يوم الاثنين ، موعدا للإتاحة لأولئك الذين يذهبون إلى الكنائس للصلاة يوم الأحد بدء سفرهم بعد الصلاة والوصول إلى المكان الذي يقصدونه قبل انتهاء الموعد المحدد للإدلاء بأصواتهم. وأراد المشرعون الحيلولة دون تصادف وقوع موعد الانتخابات في 1 تشرين الثاني / نوفمبر لسببين: الأول، 1 تشرين الثاني / نوفمبر هو عيد جميع القديسين، وهو يوم يلزم فيه الكاثوليك على الذهاب إلى الكنيسة ، والآخر ، كان التجار يراجعون حسابات الشهر المنصرم ويوضبونها في الأول من كل شهر . في:الانتخابات في الولايات المتحدة (الانتخابات الرئاسية: متطلبات المرشحين) على:

http://
68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=Inbox&mi..5/30/2008

25- دور الاحزاب السياسية ، مرجع سبق ذكره .

26- الانتخابات الامريكية 2004، مرجع سبق ذكره .

27-هل تعدت الهيئة الانتخابية المنفعة المرجوة منها؟على

68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=Inbox&mi..6/8/2008 http://

المقال عبارة عن حوار بين عالمان سياسيان ناقشا خلاله ايجابيات وسلبيات وجود مايسمى ب" الهيئة الانتخابية". الاول يؤكد على ايجابياتها وهو " روس كاي بيكر"وهو استاذ العلوم السياسية في جامعة راتغرز في نيو برنزويك، بولاية نيوجرسي.اما معارضها فهو "جيمي راسكين"، وهو سيناتور في مجلس شيوخ ولاية ماريلاند، واستاذ مادة القانون الدستوري في الجامعة الاميركية في واشنطن العاصمة. ولقد تقدم بالتشريع الذي جعل ماريلاند الولاية الاولى في البلاد التي تنضم الى اتفاقية الاقتراع الشعبي القومي مابين الولايات. ففي العاشر من شهر نيسان / ابريل 2007 قام حاكم ولاية ماريلاند بالتوقيع على قانون يتضمن خطة تسمح لولاية ماريلاند باطلاق والدخول في معاهدة عبر الولايات تهدف الى موافقة جميع الولايات الاعضاء على الادلاء باصوات الهيئة الانتخابية في كل ولاية ، لمصلحة المرشح الفائز في الاقتراع الشعبي القومي .

28- المرجع نفسه.

29- حسان محمد شفيق العاني ، مرجع سبق ذكره .ص ص 60-61.

30- هنالك نظريات حول طبيعة الاقتراع هل هو وظيفة أم حق . فإذا كان الانتخاب وظيفة فهو يقتصر على قلة لحساب الأمة أما إذا كان حقا فيجب أن يكون شاملا وبالتالي فهو يمثل سيادة الشعب. حسان محمد شفيق العاني ، مرجع سبق ذكره، ص 59. والأصل في ذلك ، أن الفقهاء والساسة أبان الثورة الفرنسية الكبرى جدلا حول ما إذا كان الانتخاب " حق " يعتمد على أن كل مواطن يعتبر صاحب جزء من سيادة الشعب ، ومن ثم له حق الاشتراك في الشؤون العامة . وإذا كان هذا الاشتراك لايتم إلا عن طريق الانتخاب فانه يكون لكل مواطن حق الانتخاب. وهكذا يعتبر الانتخاب-وفقا لهذا الرأي- حقا شخصيا لكل مواطن لا يجوز أن يحرم منه .

أما الرأي القائل بان الانتخاب " وظيفة" فقد كان يعتمد على نظرية سيادة الأمة. فالأمة هي وحدها صاحبة السيادة وذلك دون الأفراد المكونين لها، وسلطة الانتخاب لا تخول لهؤلاء المواطنين إلا بوصفهم أعضاء مكلفين باختيار ممثلي الأمة ، وهم إذ يباشرون هذه السلطة لا يباشرون حقا ، وإنما يزاولون وظيفة عامة. ويستتبع ذلك انه ليس لأحد من المواطنين أن يدعي لنفسه حقا شخصيا في الانتخاب ، وإنما للأمة أن تخول سلطة الانتخاب لمن تراهم أهلا لها من المواطنين، ومن ثم فليس من المتعين أن يكون الاقتراع عاما . ينظر: ايضا، محمد طه بدوي &ليلى أمين مرسي ، المبادئ الاساسية في العلوم السياسية،منشاة المعارف ، الاسكندرية ،2000.ص162.

31- حسان محمد شفيق العاني ، مرجع سبق ذكره ،ص 93.

32- الازهر بو عوني ، مرجع سبق ذكره ،ص ص123-124.

33- الانتخابات في الولايات المتحدة ، مرجع سبق ذكره.

34- مايكل دردج ، اصوات الهنود الاميركيين ستشكل عاملا حاسما في عدة ولايات متارجحة، في :
68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=In
http:// box&mi..4/6/2008

ويذكر في المقال نفسه، يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة الاصليين حوالي 3 ملايين نسمة، **اي** 1 بالمئة من مجمل عدد السكان . ولكنهم يمثلون في بعض الولايات كتلة انتخابية لايستهان بها . فقد جاء في تقرير لمكتب احصاء السكان " ان الهنود الاميركيين يشكلون مايصل الى 4,5 بالمئة من مجمل اصوات الناخبين في ولاية اريزونا و 4,8 بالمئة في نورث داكوتا ، و 6,4 بالمئة في مونتانا، و7,7 بالمئة في اوكلاهوما ، و 8,5 بالمئة في ساوث داكوتا ، وحوالي 10 بالمئة في نيو مكسيكو.

35- ليا ترهون ، قضايا الهجرة لاتزال تحظى باهمية قصوى في حملات الانتخابات الامريكية . في :
68.142.200.12/us.f309.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=In
http:// box&mi..5/11/2008

وطبقا لمركز بيو ان هناك تغيرا كبيرا في موقف الناخبين المتحدرين من اصل اسباني حيث تحولوا من تاييد الحزب الجمهوري الى تاييد الحزب الديمقراطي ، مضيفا ان اقبال الناخبين الاسبان على الانتخابات يزداد باطراد . وقال " دوغ ريفيلين" (مدير الاتصالات في مؤسسة المنتدى القومي للهجرة) ان الخطابات البلاغية المعادية للهجرة قد استقطبت الناخبين المهاجرين ، وحفزتهم على النزول الى الشوارع للاحتجاج على هذه الخطابات والاتجاه الى مراكز الاقتراع للادلاء باصواتهم . واوضح ان " الضغط متواصل والحافز موجود ليكونوا جزءا من العملية الانتخابية كوسيلة للدفاع عن النفس بالنسبة للجاليات المهاجرة. ويمثل الاميركيون من اصول اسبانية او امريكية 9 في المئة من الناخبين الاميركيين وهم الاقلية الاسرع نموا في البلاد . ويتوقع تقريرصادر عن مصلحة تعداد السكان يوم 14 اب / اغسطس 2008" ان تزايد اعداد السكان الاسبان ثلاثة اضعاف بحلول 2050 لتشكل ثلث سكان البلاد تقريبا ". وحاليا ، فان توزيعهم غير المتكافئ في

ارجاء البلاد انما يمنحهم دورا يحتمل ان يكون اساسيا في ولايات متارجحة مثل فلوريدا وكولورادو ونيفادا ونيومكسيكو. وقد اعلن ناشطون محنكون يمثلون حوالي 100 منظمة اسبانية على مستوى القاعدة في تموز/ يوليو عن خطط لتسجيل مليوني ناخب جديد في العام الحالي(2008).